بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

بقلم الدكتور

هاشم محمد علي حسين مهدي

الحمد لله الذي منه البدايات وإليه النهايات ، والصلاة والسلام على عبده سيدنا محمد مَنْ نبوته أعظم النبوات ورسالته آخر الرسالات ، وعلى آله وصحبه وتابعيهم والتابعات . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أحد الذات والصفات ، تعالت أسماؤه وتقدست الصفات ، وبعد :

فإنَّ هذا الدين وَحْيٌ من الله الجواد ، ومحفوظ بالتلقي والإسناد ، ومَنْ ظَنَّ غير ذلك فقد أبعدَ نفسَه غاية الإبعاد ، وضلَّ سبيل الرشاد . لقد قرأ النبيُّ ﷺ القرآن على أصحابه وأقرأهم إياه ، وقرأه الصحابةُ على التابعين وأقرؤوهم إياه ، وقرأه التابعون على من يليهم وأقرؤوهم ، وهكذا تسلسلت القراءاتُ وانتظم في عقدها القُرَّاءُ الأكابرُ من الأوائل والأواخر ، إلى أن يَرْفَعَ هذا الكتابَ المجيدَ مُنَزِّلُه العزيزُ الحميدُ في آخر الزمان .

وكذلك جملة كلام النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته ضَرْبٌ من الوحي والإلهام ، نَقَلَه العدولُ الفحولُ الثِّقاتُ ممّن سبقونا وأوصلوه إلينا بلا شطط ولا إبهام ، بل بإحكامٍ ليس فوقه إحكام ، والحديث عن الموضوع هنا لا يناسب المقام ، لأنَّ تفصيلَه مبسوطٌ في كُتُب الأئمّة الأعلام .

لقد مَنَّ الله على الساحة العلمية بهذه النسخة من « الجامع الصحيح » للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى ، وهي النسخة الأميرية المطبوعة ببولاق ما بين سني (١٣١١ — ١٣١٣ هـ) ، والتي اعتُمد في تصحيحها على النسخة اليُونينية ، وهي المُعَوَّل عليها عند المتأخرين في جميع رواياته ، وعلى نُسَخٍ أخرى عُرِفَتْ بالصحة ، وشُهرت بالضبط .

وقد رُوعي في جميع الأعمال العلمية المقررة على هذا الكتاب ، تحقيق المقاصد المطلوبة في خدمة وتقريب هذا « الجامع الصحيح » ، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على روايات هذا الكتاب وإبقاء حواشيه كما جاءت في الأصل المطبوع .

وقد تميزت هذه الخدمة العلمية والفنية بأنها واكبت ما تقتضيه المفاهيم العلمية المعاصرة ، من حيث الموسوعية والشمول ، فاستفيد من أهمّ الكتب المساندة والمتعلّقة بهذا « الصحيح » من حيث الشرح والبيان ، وهي ما يقرب من (٦٥) جزءاً ، لإخراج هذا الكتاب العظيم على صورةٍ تليقُ به ، وتُقرِّبُه من القارئ ، للاستفادة من مكنوناته المخبأة ، وفوائده الكثيرة .

ولذلك تَمَّ الربط بين أحاديث « صحيح البخاري » وبين كُلٍّ من الكتب التالية :

أ – كتاب « تحفة الأشراف » للحافظ المِزّي .

ب – كتاب « تغليق التعليق » للحافظ ابن حجر العسقلاني .

ج – كتاب « فتح الباري » للحافظ ابن حجر ، وهو عمدة للشافعية في أبحاثه الفقهية والأصولية مع بيان المذاهب الأخرى .

د – كتاب « عمدة القاري » للإمام العيني ، وهو عمدة للحنفية في شرح مباحثه الفقهية ، مع إيضاحه وبيانه للمذاهب الأخرى ، وكذلك يتميز هذا الكتاب بالاهتمام الواضح في بيان وشرح المذاهب النحوية ، وتصريف الأسماء والأفعال ، وإيضاح المعاني والبيان ، وبيان اللغات والإعراب .

هـ – كتاب « إرشاد الساري » للحافظ القسطلاني ، وهو جامع للكتابين السابقين في مباحثه الفقهية ، مع تميُّزه باستيعاب جميع روايات « صحيح البخاري » وبيان وإيراد الشروح المتقدمة ، مع الاختصار والسهولة .

فأصبح هذا الكتاب موسوعة علمية على طريقة الإشارة والرموز .

وينبغي هنا أنْ أُشيرَ أنه لابُدَّ لطلاب العلم من قراءة هذا « الصحيح » وغيره من كتب السُّنَّة والأُصول على علماء وأساتذة لهم إجازةٌ في الأسانيد متصلةٌ بالنبي ﷺ ، لِتَعُمَّ البركةُ الجميع ، ويرتبط السلفُ بالخلف في النفع ، ويكون الخيرُ موصولاً إلى يوم القيامة إن شاء الله تعالى .

أسأل الله أن يكون عملنا خالصاً لوجهه ، وأن يرزقنا إخلاص النية في مبتدأ الأمر ومنتهاه ، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وأختم بذكر إجازتي في رواية أصح الكتب بعد كتاب الله ، فأقول وبالله التوفيق : أروي « الجامع الصحيح » للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله عن الشيخ المحدِّث المسنِد محمد ياسين بن محمد عيسى المكي الفاداني يرحمه الله ، عن مشايخه يرحمهم الله أجمعين ، ومنهم العلامة باقر بن محمد نور المكي ، عن الإمام الحافظ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي ، عن أبيه : عبد الله بن عبد المنان الترمسي ، عن أبيه : عبد المنان بن عبد الله بن أحمد الترمسي ، عن الشيخ المعمَّر عبد الصمد بن عبد الرحمن الفلمباني ، عن الحافظ المسنِد عاقب بن حسن الدين بن جعفر الفلمباني نزيل المدينة المنورة ، عن عمِّه : طيب بن جعفر الفلمباني ، عن أبيه العلامة جعفر بن محمد بن بدر الدين الفلمباني ، عن المسنِد الكبير الشمس محمد بن علاء الدين البابلي المصري الشافعي نزيل مكة وقتاً ، عن علي بن يحيى الزيادي ، عن

علي بن عبد الله الحلبي ، عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي ، عن الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني ، عن البرهان إبراهيم بن أحمد التنوخي ، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحَجَّار الدمشقي ، عن السِّرَاج الحسين بن المبارك الزَّبيدي ، عن عبد الأول بن عيسى الهَرَوي ، عن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي ، عن أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوَيَه السَّرَخْسي ، عن أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْري ، عن جامعه أمير المؤمنين في الحديث الإمام الحافظ الحُجَّة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفي .

فعلى هذا السند يكون بيني وبين البخاري إحدى وعشرون واسطة ، وبيني وبين النبي ﷺ في ثلاثياته خمس وعشرون واسطة ، وأعلى ما وقع في « صحيحه » الثلاثيات ، قد أفردها بعض العلماء بتأليف ، وهي اثنان وعشرون حديثاً مع التكرار ، وبدونه ستة عشر حديثاً .

أولها : قولُه في كتاب العلم : حدثنا مكي بن إبراهيم ، قال : حدثنا يَزيد بن أبي عبيد ، عن سلمة بن الأكوع ، قال : سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول : « مَنْ يَقُلْ عليَّ ما لم أَقُلْ فليتبوأْ مقعدَه من النار » . ثم الرباعيات الملحقة بها ، ثم إلى التساعيات ، وهي أنزلُ ما وقع له .

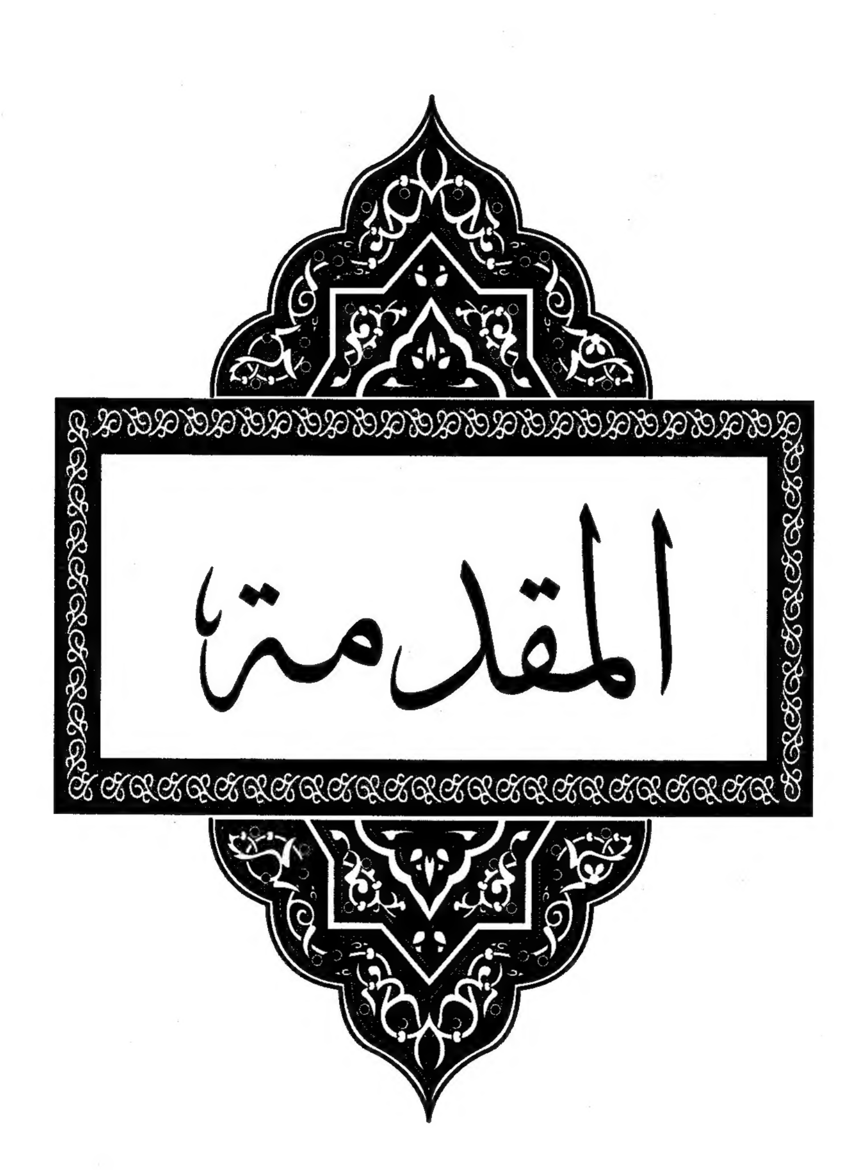
وقد أجزتُ روايته عني بهذا السند إجازةً عامّةً لطلاب العلم ، وأُوصيهم وإياي بتقوى الله تعالى في السرّ والعلن وصالح الدعاء ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

وكتبه

د / هاشم محمد علي حسين مهدي

خبير الدراسات برابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة


المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد إمام المتقين ، وخاتم النبيين ، وخيرته من خلقه أجمعين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أمّا بعـــــد :

فإنَّ كتاب « الجامع الصحيح المُسْنَد من أمور سيّدنا رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيَّامه » ، تأليف الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث ، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي البخاري ، رحمه الله تعالى ، قد اشتهر بأنه أولُ مصنَّف صُنِّف في الصحيح المُجَرَّد ، وأولُ الكتب الستة في الحديث ، وأفضلُها عند الجمهور على المذهب المختار المنصور .

ولأهمية هذا « الجامع الصحيح » وضرورة نشره فقد رأيتُ إخراج هذا الكتاب إخراجاً صحيحاً متقناً موثَّقاً ، عن أصحِّ نسخةٍ وأجلِّها ، وهي الطبعة الأميرية التي أمر بطبعها السلطان عبد الحميد رحمه الله تعالى .

وهذه الطبعة مطبوعة عن النسخة اليُونينية ، وهي أعظمُ أصلٍ يُوثَقُ به في نسخ « صحيح البخاري » ، وهي التي جعلها العلاّمة القسطلاني عمدته في تحقيق متن الكتاب وضبطه حرفاً حرفاً ، وكلمة كلمة ، وهذه هي أكبر ميزة لشرح القسطلاني المُسَمَّى : « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » .

كان الحافظ أبو الحُسَيْن شرف الدين اليُونيني كثيرَ العناية بكتاب « صحيح البخاري » ، طويلَ الممارسة له ، مهتمّاً بضَبْطِه وتصحيحِه ومقابلتِه على الأصول الصحيحة التي رواها الحُفَّاظ ، وقد عقد في دمشق مجالس لإسماع هذا الصحيح ، وبحضور أئمة زمانه ومحدِّثيه ، وبحضور الإمام ابن مالك ، وذلك في واحدٍ وسبعين مجلساً ، مع المقابلة والتصحيح ، فكان اليُونيني في هذه المجالس شيخاً قارئاً مُسْمِعاً ، وكان ابنُ مالك - وهو أكبرُ منه - تلميذاً سامعاً راوياً ، هذا من جهة الرواية والسماع ، على عادة العلماء السابقين الصالحين ، في التلقّي عن الشيوخ الثقات الأَثْبات ، وكان اليُونيني ، في هذه المجالس نفسها ، تلميذاً مستفيداً من ابن مالك ، فيما يتعلّق بضبط ألفاظ الكتاب ، من جهة العربية والتوجيه والتصحيح .

وأمَّا الأصول المعتمدة التي قابل عليها الحافظ اليُونيني ومن معه ، فقد بَيَّنَها هو في ثبت السماع ، الذي نقله القسطلاني في شرحه ، ونقله عنه مصححو الطبعة الأميرية .

وقد نقل العلماء بعد ذلك عن نسخة اليُونيني نسخاً كثيرة ، قابلوها بها ، وصححوها عليها ، وأَسْمَوْها فروعاً ، إذ اعتبروا نسخة اليُونيني أصلاً ، وقد كانت أصلاً وحُجَّة .

إنَّ ما امتازت به نسخة الحافظ اليُونيني من ضَبْطٍ وإتقان ، وجَمْع واستيعاب للروايات المتعددة ، جعلها مَحَطَّ أنظار العلماء ، وموضع مدحهم وثنائهم ، والمعوَّل عليها في طبع وتصحيح وإخراج هذه الطبعة الأميرية .

وهذه الطبعة من « صحيح البخاري » هي التي أمر بطبعها السلطان عبد الحميد رحمه الله تعالى ، بالمطبعة الأميرية ببولاق في سنة ١٣١١ ، وشرعت المطبعة في ذلك تلك السنة ، وأتمت طبعها في أوائل الربيعين سنة ١٣١٣ ، في تسعة أجزاء ، واعتمد مصححو المطبعة في تصحيحها على نسخةٍ شديدةِ الضبط بالغةِ الصحة ، وهي النسخة اليُونينية المحفوظة في الخزانة الملوكية بالآستانة ، وعلى نُسَخٍ أخرى شهيرة الصحة والضبط .

ثم أصدر السلطان عبد الحميد أمره إلى مشيخة الأزهر ، بأن يتولّى قراءةَ المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جَمعٌ من أكابر علماء الأزهر الأعلام ، الذين لهم في خدمة الحديث الشريف قدمٌ راسخةٌ بين الأنام .

إنَّ هذا العمل العلمي الرائع الذي قام به هؤلاء العلماء يُعطينا الفكرة الواضحة التي رسخت في أذهان هؤلاء الأفذاذ لإخراج هذا « الجامع الصحيح » ، من خلال عمل موسوعي متكامل ، جامعاً لأنواع الروايات المختلفة التي وصلت إلينا عن طريق رُوَاتِه ، ممّا تعجزُ عن إنجازه وإخراجه المؤسسات العلمية في زماننا الحاضر .

وهذا المنهج العلمي المتَّبع في إخراج وتحقيق الكتب الحديثية ، إذا توافرت فيه جميع عناصر الجَمْع والاستقراء الموسوعي للنُّسَخ الخطية ، كما هو الحال في هذه الطبعة الأميرية ، سيسدُّ جميع الثغرات التي يحاول البعضُ من خلالها الادّعاءَ بأنَّ هذه الكتب بحاجةٍ مرة أخرى إلى التحقيق والإخراج من جديد .

إنَّ جميع هذه الميزات المتقدمة هي التي دفعتنا إلى إظهار ونشر هذه الطبعة الأميرية من جديد في خدمة علمية وفنية تتّسم بالموسوعية والشمول بعد أن أصبحت مندثرة ، ولا يعلم بوجودها وقيمتها إلاّ قلة من العلماء والباحثين .

وإتماماً للفائدة فقد قدمتُ بين يدي الكتاب مقدمة ضافية موسعة ، تتعلّق بالجامع الصحيح ومصنِّفه ورُوَاته ، والخدمة العلمية والفنية المتبعة في إخراجه ، وهي تشتمل على النقاط التالية :

١ — ترجمة موجزة للإمام البخاري .

٢ — سبب تصنيفه « الجامع الصحيح » .

٣ — بيان شرطه وموضوعه وعدد أحاديثه .

٤ — مرتبة « الجامع الصحيح » ومكانته .

٥ — أهمّ روايات « الجامع الصحيح » .

٦ — نسخة الحافظ اليُونيني وتوثيقها .

٧ — ترجمة الحافظ شرف الدين اليُونيني .

٨ — أهمية الطبعة الأميرية وميزاتها .

٩ — الرموز المستعملة في هذه الطبعة .

١٠ — الخطة المتبعة في إخراج الطبعة الأميرية .

١١ — الطبعات التي اعتمد عليها في إخراج هذه الطبعة .

نسأل الله تعالى أن يتقبل عملنا هذا ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعلنا خدمة لكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، على الوجه الذي يرضيه ، ويرضى به عنا ، إنه سميع مجيب . آمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

في ١٢ / ٤ / ١٤٢٢ هـ

وكتبه

محمد زهير بن ناصر الناصر

المشرف على أعمال الباحثين بمركز خدمة السُّنة والسيرة النبوية

بالمدينة المنورة

١ - ترجمة موجزة للإمام البخاري
(١٩٤ - ٢٥٦)

هو الإمام العَلَم الفرد ، تاج الفقهاء ، عمدة المحدِّثين ، سيّد الحُفَّاظ ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفي مولاهم البُخاري .

كان والده أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم من العلماء الوَرِعين ، سمع مالك بن أنس .

روى عنه أحمد بن حفص ، وقال : دخلتُ عليه عند موته ، فقال : لا أعلمُ في جميع مالي درهماً من شبهة .

قال أحمد بن حفص : فتَصَاغَرَتْ إليَّ نفسي عند ذلك .

وُلِدَ الإمام البخاري بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خَلَتْ من شوال سنة أربع وتسعين ومئة ببُخارى ، ونشأ يتيماً ، وأضرّ في صِغَرِه .

قال محمد بن الفضل البلخي : كان محمد بن إسماعيل قد ذهب بصرُه في صباه ، وكانتْ له والدة متعبّدة ، فرأتْ إبراهيمَ خليلَ الرحمن عليه السلام في المنام ، فقال لها : إنَّ الله تبارك وتعالى قد ردَّ بصر ابنِك عليه بكثرة دعائك . قال : فأصبحتْ وقد ردَّ الله عزَّ وجلَّ عليه بصرَه .

وأول سماعه سنة خمسٍ ومئتين ، وحفظ تصانيف ابن المبارك ، وحُبِّبَ إليه العلم من الصغر ، وأعانه عليه ذكاؤه المفرط .

ورحل في آخر سنة عشرٍ ومئتين ، بعد أن سمع الكثير ببلده .

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري : قلتُ لأبي عبد الله : كيف كان بَدْءُ أمرِك في طلب الحديث ؟ قال : أُلْهِمْتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب ، فقلتُ : كم كان سِنُّك ؟ فقال : عَشر سنين أو أقلّ .

ثم خرجت من الكُتَّاب بعدَ العشر ، فجعلتُ أختلِفُ إلى الداخِليِّ [1] وغيره ، فقال يوماً فيما كان يقرأُ للناس : سفيان ، عن أبي الزُّبير ، عن إبراهيم . فقلت لهُ : إنَّ أبا الزُّبير لم يَرْوِ عن إبراهيم ، فانتهرني ، فقلتُ له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك ، فدخل ونَظَرَ فيه ، ثم خرج ، فقال لي : كيف

---

(١) قال الحافظ ابن حجر : الدَّاخِليُّ المذكورُ لم أقف على اسمه ، ولم يذكر ابنُ السمعاني ولا الرُّشاطِيُّ هذه النِّسْبة ، وأظنُّ أنها نِسْبةٌ إلى المدينة الداخلة بنيسابور . (« تغليق التعليق » ٥ / ٣٨٧)

هو يا غلام ؟ فقلتُ : هو الزُّبيرُ بنُ عَدِيّ عن إبراهيم ، فأخذ القلم مني ، وأَحْكَمَ كتابه ، وقال : صدقت . فقال له بعضُ أصحابه : ابنَ كم كنتَ حين رددتَ عليه ؟ فقال له : ابن إحدى عشرة سنة .

قال : فلما طعنتُ في ستَّ عشرة سنة حفظتُ كُتُب ابن المبارك ووكيع ، وعَرَفْتُ كلام هؤلاء [1] ، ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة ، فلما حججتُ رجع أخي بأمي ، وتَخَلَّفْتُ بها في طلب الحديث [2] .

فلمَّا طعنتُ في ثماني عشرة سنة ، جعلتُ أُصَنِّفُ قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم ، وذلك في أيام عُبيد الله بن موسى ، وصنَّفتُ كتاب « التاريخ » إذْ ذاك عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة ، وقَلَّ اسمٌ في « التاريخ » إلا وله عندي قصة ، إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب .

وقال ورّاق البخاري : سمعتُ البخاريَّ يقول : كنتُ أختلف إلى الفقهاء بمَرْوَ وأنا صبيٌّ ، فإذا جئت أستحيي أن أُسَلِّم عليهم ، فقال لي مؤدِّبٌ من أهلها : كم كتبتَ اليوم ؟ فقلتُ : اثنين ، وأردت بذلك حديثين ، فضحك من حضر المجلس ، فقال شيخٌ منهم : لا تضحكوا ، فلعلَّه يضحك منكم يوماً . فكان كما قال الشيخ .

وقال أبو بكر الأعين : كتبنا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفِرْيابي وما في وجهه شعرة ، فقلنا : ابن كم أنت ؟ قال : ابن سبع عشرة سنة .

وقال أبو جعفر الورّاق : سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول : قال لي محمد بن سلام البِيكَنْدي : انْظُرْ في كتبي ، فما وجدت فيها من خطأ فاضربْ عليه كي لا أرويه ، قال : ففعلتُ ذلك . وكان محمد بن سلام كتب عند الأحاديث التي أحكمها محمد بن إسماعيل : « رضي الفتى » ، وفي الأحاديث الضعيفة : « لم يَرْضَ الفتى » . فقال له بعضُ أصحابه : مَنْ هذا الفتى ؟ فقال : هو الذي ليس مثله ! محمد بن إسماعيل .

قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي : وقد بَلَغَنا أنَّ البخاريَّ فَعَلَ هذا بكُتُب البِيكَنْدي وهو ابن سبع عشرة سنة أو دونها ، ولم يَزَلْ رحمه الله مجتهداً من صِغَرِه إلى آخر عُمُرِه [3] .

---

(١) يعني أصحاب الرأي . (« هدي الساري » ص ٤٧٨)

(٢) قال الحافظ ابن حجر : فكان أول رحلته على هذا سنة عشر ومئتين ، ولو رحل أول ماطلب لأدرك ما أدركه أقرانُه من طبقة عالية ما أدركها وإنْ كان أدرك ما قاربها . (المصدر السابق)

(٣) « تحفة الأَخْباري » ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

كانت رحلة الإمام البخاري في طلب الحديث إلى معظم البلاد ، وكَتَبَ بخُراسان ، والجبال ، ومُدُنِ العراق كلها ، وبالحجاز والشام ومصر ، وأخذ عن الحُفَّاظ النُّقَّاد .

لقِيَ مكيَّ بن إبراهيم بخُراسان ، وأبا عاصم بالبصرة ، وعُبَيْدَ الله بنَ موسى بالكوفة ، وأبا عبد الرحمن المقرئ بمكة ، ومحمدَ بنَ يوسف الفِرْيابي بالشام ، وكَتَبَ عن خَلْقٍ حتى عن أقرانه كأبي محمد الدَّارِميّ ، وأبي زُرْعة وأبي حاتم الرَّازِيَّيْنِ ، وأشباهِهم ، حتى كَتَبَ عَمَّنْ هو دونه .

قال أبو حاتم سهل بن السري : قال محمد بن إسماعيل البخاري : لقيتُ أكثر من ألف شيخ من أهل الحجاز ومكة والمدينة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر ، لقيتُهم قرناً بعد قرن . وذَكَرَ أنه رحل إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين ، وإلى البصرة أربع مرات ، وأقام بالحجاز ستة أعوام . قال : ولا أُحصي كم دخلتُ الكوفة وبغداد مع محدِّثي خراسان .

وقال ورّاق البخاري : سمعتُه يقول : دخلتُ بلخ ، فسألني أصحابُ الحديثِ أنْ أُملي عليهم لكُلِّ من لقيتُ حديثاً عنه ، فأمليتُ ألفَ حديثٍ لألف شيخ ممَّن كتبتُ عنهم . ثم قال : كتبتُ عن ألف وثمانين نفساً ، ليس فيهم إلا صاحب حديث .

وقال البخاريُّ مرّةً لورّاقه : لم تكن كتابتي للحديث كما كَتَبَ هؤلاء ، كنتُ إذا كتبتُ عن رجلٍ سألتُه عن اسمه ، وكُنْيَته ، ونِسْبَتِهِ ، وحَمْلِه الحديثَ إنْ كان الرجل فَهِماً ، فإنْ لم يكن سألتُه أن يُخرج لي أصلَه ونُسْخَتَه ، وأمَّا الآخرون فلا يُبالون ما يكتبون ولا كيف يكتبون .

وقال جعفر بن محمد القطَّان إمام كَرْمِينيَة : سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول : كتبتُ عن ألفِ شيخٍ وأكثر ، عن كُلِّ واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر ، ما عندي حديث إلاّ أذكرُ إسناده .

وقال العباس الدُّوري : ما رأيتُ أحداً يُحْسِنُ طلبَ الحديث مثل محمد بن إسماعيل ، كان لا يَدَعُ أصلاً ولا فرعاً إلا قَلَعَه . ثم قال لنا : لا تَدَعُوا من كلامه شيئاً إلاّ كتبتموه .

وقال التاج السبكي : وأَكْثَرَ الحاكمُ في « تاريخ نيسابور » في عَدِّ شيوخ البخاري ، وذِكْرِ البلاد التي دخلها ، ثم قال : وإنما سَمَّيْتُ من كلِّ ناحيةٍ جماعةً من المتقدمين ليُسْتَدَلَّ بذلك على عالي إسناده [1] .

أخذ الحُفَّاظ عن الإمام البخاري ، وسمعوا منه ، وكتبوا عنه وما في وجهه شعرة .

---

(١) « طبقات الشافعية الكبرى » ٢ / ٢١٤ .

روى عنه مسلمٌ خارج « الصحيح » ، والترمذيُّ في « جامعه » ، وأبو زُرْعة وأبو حاتم الرازيان ، ومحمدُ بنُ عبد الله الحضرمي مُطَيَّن ، وابنُ خُزَيْمة ، ومحمدُ بنُ نصر المروزي ، وصالحُ بنُ محمد جَزَرَة ، وأبو بكر بن أبي الدنيا ، ويحيى بنُ محمد بن صاعد ، وأُمَمٌ لا يُحصَون .

كان أهلُ المعرفة من البصريـــين يَعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ حتى يغلبوه على نفسه ، ويُجلسوه في بعض الطريق ، فيجتمع عليه ألوف ، أكثرهم ممن يكتبُ عنه ، وكان شابّاً لم يَخْرُجْ وجهُه.

وقال أبو معشر حمدويه بن الخطاب : لمّا قدم أبو عبد الله من العراق قَدْمَتَه الأخيرة ، وتَلَقَّاه من تَلَقَّاه من الناس ، وازدحموا عليه ، وبالغوا في بِرِّه ، فقيل له في ذلك ، وفيما كان من كرامة الناس وبِرِّهم له ، فقال : كيف لو رأيتم يوم دخولنا البصرة ؟!

وقال أبو علي صالح بن محمد جَزَرَة : كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد ، وكنتُ أستملي له ، ويجتمع في مجلسه أكثرُ من عشرين ألفاً .

وقال محمد بن يعقوب بن الأخرم : سمعتُ أصحابنا يقولون : لمّا قَدِمَ البخاريُّ نيسابور استقبله أربعةُ آلاف رجل رُكْباناً على الخيل ، سوى من ركب بغلاً أو حماراً وسوى الرَّجَّالة .

وقال سليم بن مجاهد : سمعتُ أبا الأزهر يقول : كان بسمرقند أربعُ مئةٍ ممّن يطلُبون الحديث ، فاجتمعوا سبعة أيام ، وأحبُّوا مغالطة محمد بن إسماعيل ، فأدخلوا إسنادَ الشام في إسناد العراق ، وإسنادَ اليمن في إسناد الحرمين ، فما تَعَلَّقُوا منه بسَقْطةٍ ، لا في الإسناد ولا في المتن .

وقال محمد بن يوسف البخاري : كنتُ مع محمد بن إسماعيل بمنـــزله ذات ليلة ، فأحصيتُ عليه أنه قام وأسرج يستذكرُ أشياء يُعَلِّقها في ليلةٍ : ثمان عشرة مرة .

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق : كان أبو عبد الله إذا كنتُ معه في سفر ، يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلا في القيظ أحياناً ، فكنتُ أراه يقوم في ليلةٍ واحدةٍ خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة ، في كُلِّ ذلك يأخذ القداحة ، فيُوري ناراً ويُسْرِج ، ثم يُخرِج أحاديث فيُعلِّم عليها .

وقال محمد بن أبي حاتم : سمعتُ هانئ بن النضر يقول : كُنّا عند محمد بن يوسف الفِرْيابي بالشام ، وكُنّا نَتَنَزَّه فِعْلَ الشباب في أكل الفِرْصاد ونحوه ، وكان محمد بن إسماعيل معنا ، وكان لا يُزاحمنا في شيءٍ مما نحن فيه ، ويُكِبُّ على العلم .

وقال ابن عدي : وكان ابنُ صاعدٍ إذا ذكر محمد بن إسماعيل يقول : الكبش النَّطّاح .

وقال الترمذي : لم أَرَ أحداً بالعراق ولا بخُراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلمَ من محمد بن إسماعيل .

وقال محمد بن أبي حاتم : سمعتُ محمودَ بن النضرِ أبا سهلٍ الشافعيَّ يقول : دخلتُ البصرة والشام والحجاز والكوفة ، ورأيتُ علماءها كلّها ، فكُلَّما جرى ذِكْر محمد بن إسماعيل فَضَّلُوه على أنفسهم .

وقال حاتم بن مالك الورّاق : سمعتُ علماء مكة يقولون : محمد بن إسماعيل إمامُنا ، وفقيهُنا ، وفقيهُ خُراسان .

وقال خلف بن محمد : سمعتُ أبا عَمْرو أحمد بن نصر الخَفّاف يقول : حدثنا محمد بنُ إسماعيل البُخاريُّ التقيُّ النقيُّ العالمُ الذي لم أرَ مثلَه .

وقال أبو أحمد الحاكم : كان البخاريُّ أحدَ الأئمة في معرفة الحديث وجَمْعِه ، ولو قلتُ إني لم أَرَ تصنيفَ أحدٍ يُشْبِهُ تصنيفَه في المبالغة والحسن ، لَرَجَوْتُ أن أكون صادقاً .

وقال الترمذيُّ : كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير ، فلمّا قام من عنده قال له : يا أبا عبد الله ، جَعَلَك اللهُ زَيْنَ هذه الأُمّة . قال الترمذي : استُجيب له فيه .

وقال حاشد بن إسماعيل : سمعتُ أحمد بن حنبل يقول : لم يجئنا من خُراسان مثل محمد بن إسماعيل .

وقال أبو حاتم الرازي : محمد بن إسماعيل أعلمُ مَنْ دخل العراق .

وقال أبو عبد الله الحاكم : محمد بن إسماعيل البخاري إمامُ أهل الحديث .

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة : ما رأيتُ تحت أديم السماء أعلمَ بحديث رسول الله ﷺ وأحفظَ له من محمد بن إسماعيل [1] .

وقال الحاكم : سمعتُ محمد بن يعقوب الحافظ يقول : سمعتُ أبي يقول : رأيتُ مسلم بن الحَجّاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبيّ .

وقال أحمد بن حمدون القصّار : سمعتُ مسلم بن الحجّاج وجاءَ إلى البخاري فقال : دَعْني أُقَبِّلْ رِجليك يا أُستاذ الأُستاذِين ، وسَيِّدَ المحدِّثين ، وطبيبَ الحديث في عِلَلِه .

(١) قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي : وحَسْبُك بإمام الأئمة ابن خُزيمة يقول فيه هذا القول مع لُقيِّه الأئمة والمشايخ شرقاً وغرباً ! قال أبو الفضل : ولا عجب فيه ، فإنَّ المشايخ قاطبةً أجمعوا على تقدُّمه وقدَّموه على أنفسهم في عنفوان شبابه ، وابنُ خزيمة إنما رآه عند كِبَرِه وتَفَرُّدِه في هذا الشأن . (« تهذيب الأسماء واللغات » ١ / ٧٠)

وقال إبراهيم الخوَّاص : رأيتُ أبا زُرْعة كالصبيّ جالساً بين يدي محمد بن إسماعيل ، يسألُه عن عِلَل الحديث .

وقال الإمام أبو العباس القرطبي : وهو العَلَمُ المشهور ، والحاملُ لواء علم الحديث المنشور ، صاحبُ « التاريخ » و « الصحيح » ، المرجوع إليه في علم التعديل والتجريح ، أحدُ حُفَّاظ الإسلام ، ومن حفظ الله به حديثَ رسوله عليه الصلاة والسلام .

شَهِدَ له أئمةُ عصرِه بالإمامة في حِفْظ الحديث ونَقْلِه ، وشَهِدَتْ له تراجمُ كتابه بفَهْمِه وفِقْهِه [1] .

وقال الإمام النووي : واعلم أنَّ وَصْفَ البخاري رحمه الله بارتفاع المحلّ والتقدُّم في هذا العلم على الأماثل والأقران مُتَّفقٌ عليه فيما تأخر وتقدَّم من الأزمان ، ويكفي في فَضْله أنَّ مُعْظَمَ مَنْ أَثْنَى عليه ونَشَرَ مناقبَه شيوخُه الأعلام المبرّزون ، والحُذَّاقُ المُتْقِنُون [2] .

وقال الحافظ المِزّي : إمام هذا الشأن ، والمُقْتَدَى به فيه ، والمُعَوَّل على كتابه بين أهل الإسلام [3] .

وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي : تَخَرَّجَ به أرباب الدراية ، وانتفع به أهلُ الرواية ، وكان فَرْدَ زمانه ، حافظاً للسانه ، وَرِعاً في جميع شأنِه ، هذا مع عِلْمِه الغزير ، وإتقانه الكثير ، وشِدَّة عنايته بالأخبار ، وجَوْدةِ حِفْظِه للسُّنَن والآثار ، ومعرفتِه بالتاريخ وأيام الناس ونَقْدِهم ، مع حفظِ أوقاته وساعاته ، والعبادةِ الدائمة إلى مَمَاته [4] .

وقال أيضاً : ولقد كان كبيرَ الشأن ، جليلَ القدر ، عديـــمَ النَّظِير ، لم يَرَ أحدٌ شكلَه ، ولم يُخلف بعده مِثْلَه [5] .

وقال الحافظ ابن حجر : جَبَلُ الحفظ ، وإمامُ الدنيا في فقْه الحديث [6] .

وقال الحافظ السخاوي : ومَنْ تَأَمَّلَ اختياراته الفقهيةَ في « جامعه » عَلِمَ أنه كان مجتهداً ، مُوَفَّقاً ، مُسَدَّداً ، وإنْ كان كثيرَ الموافقة للشافعي [7] .

---

(١) « المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » ١ / ٩٤ و ٩٥ .

(٢) « تهذيب الأسماء واللغات » ١ / ٧١ .

(٣) « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٣١ .

(٤) « تحفة الأَخْباري » ص ٢٠٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٢١٥ .

(٦) « تقريب التهذيب » ص ٤٦٨ .

(٧) « عمدة القارئ والسامع » ص ٥٩ .

توفي الإمام البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ، ليلة الفطر ، ودُفن يوم الفطرِ بعد صلاة الظهر ، يوم السبت مستهلّ شوال من شهور سنة ستّ وخمسين ومئتين ، وعمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، ولم يُعقب ذكراً ، ودُفِنَ بخَرْتَنْك قريةٍ على فرسخين من سمرقند .

٢ - سبب تصنيف الإمام البخاري « الجامع الصحيح »

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى :

« اعْلَمْ ، علّمني الله وإياك ، أنَّ آثارَ النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مُدَوَّنَةً في الجوامع ولا مُرَتَّبَةً لأمرين :

أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهُوا عن ذلك خشية أن يختلطَ بعضُ ذلك بالقرآن العظيم .

وثانيهما : لِسَعَةِ حفظهم وسيلانِ أذهانهم ، ولأنَّ أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة .

ثم حَدَثَ في أواخرِ عصر التابعين تدوينُ الآثار وتبويبُ الأخبار ، لَمّا انتشر العلماءُ في الأمصار ، وكَثُرَ الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار .

فأولُ من جَمَعَ ذلك : الربيعُ بنُ صَبِيح ، وسعيدُ بنُ أبي عَرُوبة ، وغيرهما ، وكانوا يُصَنِّفون كُلَّ بابٍ على حِدَة ، إلى أن قام كبارُ أهل الطبقة الثالثة فدَوَّنوا الأحكام ، فصنَّف الإمام مالك « الموطأ » ، وتوخَّى فيه القَوِيَّ من حديث أهل الحجاز ، ومَزَجَه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومَنْ بعدهم .

وصنَّف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج بمكة ، وأبو عَمْرو عبد الرحمن بن عَمْرو الأوزاعي بالشام ، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثَّوْري بالكوفة ، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة .

ثم تلاهم كثيرٌ من أهل عصرهم في النَّسج على مِنْوالهم ، إلى أن رأى بعضُ الأئمةِ منهم أن يُفْرِدَ حديثَ النبي ﷺ خاصة ، وذلك على رأس المئتين . فصنَّف عُبَيْدُ الله بنُ موسى العَبْسيُّ الكوفيُّ مُسْنَداً ، وصَنَّفَ مُسَدَّد بن مُسَرْهَد البصري مسنداً ، وصنَّف أسدُ بن موسى الأموي مسنداً ، وصَنَّفَ نعيم بن حماد الخزاعي نزيلُ مصر مسنداً .

ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أَثَرَهم ، فقلَّ إمامٌ من الحُفَّاظ إلاّ وصَنَّفَ حديثَه على المسانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة ، وغيرهم من النبلاء . ومنهم من صنَّف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة .

فلمَّا رأى البخاريُّ رضي الله عنه هذه التصانيفَ ورواها ، وانتشق ريَّاها واستجلى مُحَيَّاها ، وَجَدها بحسب الوضع جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين ، والكثير منها يشمله التضعيف ، فلا يُقال لِغَثّه سمين ، فحرَّك هِمَّتَه لِجَمْع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين ، وقوَّى عزمه على ذلك ما سَمِعَه من أُستاذِه أميرِ المؤمنين في الحديث والفقه : إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه ،

وذلك فيما رواه إبراهيم بن معقل النسفي قال : سمعتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يقول : كُنَّا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جَمَعْتُم كتاباً مختصراً لصحيح سُنَّة رسول الله ﷺ . قال : فوَقَعَ ذلك في قلبي ، فأخذتُ في جَمْع « الجامع الصحيح » .

ورُوِّينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال : سمعت البخاريَّ يقول : رأيتُ النبيَّ ﷺ وكأنني واقفٌ بين يديه وبيدي مروحةٌ أذبُّ بها عنه ، فسألت بعض المُعَبِّرين ، فقال لي : أنت تذبُّ عنه الكذب . فهو الذي حَمَلَني على إخراج « الجامع الصحيح » .

وقال أبو الهيثم الكُشْميهَني : سمعتُ الفِرَبْري يقول : قال لي محمد بن إسماعيل : ما وَضَعْتُ في كتابي « الصحيح » حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصَلَّيْتُ ركعتين .

ورُوي عنه أنه قال : صَنَّفْتُ كتاب « الصحيح » لستّ عشرة سنة ، خرَّجْتُه من ستّ مئة ألف حديث ، وجعلتُه حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى (١) .

وفي رواية : أخرجتُ هذا الكتاب ـ يعني « الصحيح » ـ من زُهاء ست مئة ألف حديث .

وروى الإسماعيلي عنه أنه قال : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر. قال الإسماعيلي : لأنه لو أَخْرَجَ كُلَّ صحيحٍ عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعةٍ من الصحابة ، ولَذَكَرَ طريق كُلِّ واحدٍ منهم إذا صَحَّتْ فيصير كتاباً كبيراً جداً .

وقال إبراهيم بن مَعْقِل النسفي : سمعتُ البخاريَّ يقول : ما أدخلت في كتابي « الجامع » إلا ما صحَّ ، وتركتُ من الصحاح كي لا يطولَ الكتاب » انتهى كلام الحافظ ابن حجر (٢) .

وقال عُمر بن محمد بن بُجير البُجيري : سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول : صَنَّفْتُ كتابي « الجامع » في المسجد الحرام ، وما أدخلتُ فيه حديثاً حتى استخرتُ الله تعالى ، وصَلَّيْتُ ركعتين ، وتيقنتُ صحته .

قال الحافظ ابن حجر : « الجمعُ بين هذا وبين ما تَقَدَّمَ أنه كان يُصَنِّفُه في البلاد : أنه ابتدأ تصنيفَه وترتيبَه وأبوابَه في المسجد الحرام ، ثم كان يُخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها ، ويَدُلُّ عليه قوله إنه أقام فيه ست عشرة سنة ، فإنه لم يُجَاوِر بمكة هذه المدة كلها .

وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ أن البخاري حَوَّل تراجم « جامعه » بين قبر النبي ﷺ ومنبره ، وكان يُصلِّي لكُلِّ ترجمةٍ ركعتين .

---

(١) قال الحافظ الذهبي : رُوي من وجهين ثابتين عن البخاري . (« طبقات الشافعية الكبرى » ٢ / ٢٢١)

(٢) « هدي الساري » ص ٦ ــ ٧ .

قلت : ولا يُنافي هذا أيضاً ما تقدم ، لأنه يُحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة ، وهنا حوَّله من المسودة إلى المبيضة .

وقال الفِرَبْري : سمعت محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري يقول : رأيتُ البخاريَّ في المنام خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي ، فكُلّما رفع النبيُّ ﷺ قدمَه وضع أبو عبد الله قدمَه في ذلك الموضع .

وقال الفِرَبْري : سمعتُ النَّجْمَ بن فُضيْل ـ وكان من أهل الفهم ـ يقول : رأيتُ النبيَّ ﷺ خرج من قرية والبخاريُّ يمشي خلفه ، فكان النبي ﷺ إذا خطا خطوةً يخطو محمدٌ ويَضَعُ قدمَه على خطوة النبي ﷺ ويتبع أَثَره »[1].

وقال أبو سهل محمد بن أحمد المروزي : سمعتُ أبا زيد المروزي الفقيه يقول : كنتُ نائماً بين الركن والمقام ، فرأيتُ النبي ﷺ في المنام ، فقال لي : يا أبا زيد ! إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي ؟! فقلت : يا رسول الله وما كتابُك ؟ قال : جامع محمد بن إسماعيل .

قال الحافظ ابن حجر : إسنادُ هذه الحكاية صحيحٌ ، ورواتُها ثقاتٌ أئمة ، وأبو زيد من كبار الشافعية ، له وجهٌ في المذهب ، وقد سمع « صحيح البخاري » من الفِرَبْري وحَدَّثَ به عنه ، وهو أجلُّ من حدَّث به عن الفِرَبْري [2].

---

(١) « هدي الساري » ص ٤٨٩ .

(٢) « تغليق التعليق » ٥ / ٤٢٢ — ٤٢٣ .

٣ - بيان شرط البخاري وموضوعه وعدد أحاديثه

قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى :

« اعْلَمْ أنَّ البخاريَّ لم يُوجَدْ عنه تصريحٌ بشرطٍ مُعَيَّن ، وإنما أُخِذَ ذلك من تسميته للكتاب ، والاستقراء من تصرُّفِه.

فأمّا أولاً فإنه سمَّاه : « الجامع الصحيح المُسْنَد المختصَر من أُمورِ رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامِه » .

فعُلِمَ من قوله « الجامع » : أنه لم يَخصّ بصِنْفٍ دون صِنْف ، ولهذا أوردَ فيه الأحكامَ والفضائلَ والإخبارَ عن الأمور الماضية والآتية ، وغيرَ ذلك من الآداب والرقائق .

ومن قوله « الصحيح » : أنه ليس فيه شيءٌ ضعيفٌ عنده ، وإنْ كان فيه مواضع قد انتقدها غيرُه ، فقد أُجيب عنها ، وقد صَحَّ عنه أنه قال : ما أدخلتُ في « الجامع » إلا ما صَحَّ .

ومن قوله « المُسْنَد » : أنَّ مقصوده الأصليَّ تخريجُ الأحاديث التي اتَّصَلَ إسنادها ببعض الصحابة عن النبي ﷺ ، سواء كانت من قوله أم فِعْلِه أم تقريره ، وأنَّ ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وَقَعَ تبعاً وعَرَضاً لا أصلاً مقصوداً .

وأما ما عُرِفَ بالاستقراء من تصرُّفِه : فهو أنه يُخرج الحديثَ الذي اتَّصل إسنادُه ، وكان كُلٌّ من رواته عدلاً موصوفاً بالضبط ، فإن قصر احتاج إلى ما يجبرُ ذلك التقصير .

وخلا عن أن يكون معلولاً ، أي : فيه عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قادحةٌ ، أو شاذّاً ، أي : خالف راويه من هو أكثر عدلاً منه أو أشد ضبطاً مخالفةً تستلزم التنافي ويتعذّر معها الجمع الذي لا يكون متعسّفاً .

وعُرِفَ بالاستقراء من تصرُّفه في الرجال الذين يُخْرِج لهم أنه ينتقي أكثرهم صُحْبَةً لشيخِه وأعرفهم بحديثه ، وإن أخرج في حديث من لا يكون بهذه الصفة فإنما يُخرج في المتابعات ، أو حيث تقوم له قرينةٌ بأنَّ ذلك مما ضبطه هذا الراوي ، فبمجموع ذلك وصف الأئمة كتابه قديماً وحديثاً بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث .

وأكثر ما فُضِّل كتاب مسلمٍ عليه بأنه يجمع المتون في موضع واحدٍ ولا يُفَرِّقُها في الأبواب ، ويَسُوقُها تامَّةً ولا يُقَطِّعُها في التراجم ، ويُفردها ولا يخلطُ معها شيئاً من أقوال الصحابة ومَن بعدهم .

وأمّا البخاري فإنه يُفرِّقُها في الأبواب اللائقة بها ، لكن ربما كان ذلك الحديث ظاهراً أو ربما كان خفيّاً ، والخَفيُّ ربما حصل تناولُه بالاقتضاء ، أو باللزوم ، أو بالتمسُّك بالعموم ، أو بالرمز إلى مخالفة مخالف ، أو بالإشارة إلى أنَّ في بعض طُرُق ذلك الحديث ما يُعطي المقصود » [1] .

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى :

« اعلم أن البخاري رحمه الله تعالى كانتْ له الغايةُ المرضيةُ من التمكُّن في أنواع العلوم ، وأمّا دقائق الحديث واستنباط اللطائف منه فلا يكاد أحدٌ يُقاربُه فيها ، وإذا نَظَرْتَ في كتابه جَزَمْتَ بذلك بلا شكّ .

ثم ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المُتُون ، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبوابٍ أرادها من الأصول والفروع والزُّهد والآداب والأمثال وغيرها من الفنون ، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر على قوله : فيه فلان الصحابي عن النبي ﷺ ، أو : فيه حديثُ فلان ، ونحو ذلك ...

وإذا عرفتَ أنَّ مقصوده ما ذكرناه فلا حَجْر في إعادة الحديث في مواضع كثيرة لائقةٍ به ، وقد أطبق العلماء من الفقهاء وغيرهم على مثل هذا ، فيَحْتَجُّون بالحديث الوارد في أبوابٍ كثيرةٍ مختلفة . رُوِّينا عن الحافظ أبي الفضل المقدسي قال : كان البخاري رحمه الله تعالى يذكرُ الحديث في مواضع ، يَسْتَخرِجُ منه بحُسْنِ استنباطه وغزارة فقهه معنىً يقتضيه الباب ، وقل ما يُوردُ حديثا في موضعين بإسنادٍ واحدٍ ولفظٍ واحد [2] ، بل يُورِدُه ثانياً من طريق صحابي آخر أو تابعي أو غيره ليَقْوَى الحديث بكثرة طُرُقِه أو مختلف لفظه ، أو تختلف الرواية في وصله ، أو زيادة راوٍ في الإسناد أو نقْصه ، أو يكون في الإسناد الأول مُدَلِّسٌ أو غيره لم يذكر لفظ السماع ، فيُعيده بطريقٍ فيه التصريح بالسماع ، أو غير ذلك ، والله أعلم » [3] .

وقال الإمام ابن الصلاح : جملةُ ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة .

---

(١) « التوشيح شرح الجامع الصحيح » ١ / ٤٣ ــ ٤٧ .

(٢) وقد ذكر الحافظ ابن حجر نبذة من الأحاديث التي ذكرها البخاريُّ في موضعين سنداً ومتناً . انظر « إرشاد الساري » ١ / ٢٥ ــ ٢٦.

(٣) « شرح البخاري » ص ٩ .

قال العلامة الزركشي : هذا الذي جَزَمَ به من العدد المذكور صحيحٌ بالنسبة إلى رواية الفِرَبْرِي . وأمَّا رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمئتي حديث ، ودون هذه بمئة حديث رواية إبراهيم بن معقل . نقل ذلك من خطّ الشيخ أبي محمد عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصقلي [(١)].

وقال الإمام النووي : جملةُ ما في « صحيح البخاري » من الأحاديث المسندة سبعةُ آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة ، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف .

وقد رأيت أن أذكرها مفصَّلة لتكون كالفِهْرِسْت لأبواب الكتاب ، ويسهل معرفة مظانّ أحاديثه على الطلاب .

ثم أورد عَدَّها بالإسناد الصحيح عن الحَمُّوي ، وقال :

وقد رُوِّينا عن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي بإسناده عن الحَمُّوي أيضاً هكذا . وهذا فصلٌ نفيسٌ يغتبطُ به أهلُ العناية ، والله أعلم [(٢)].

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة (عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه الحَمُّوي) :

له جُزْءٌ مفردٌ ، عدَّ فيه أبواب « الصحيح » وما في كُلِّ بابٍ من الأحاديث ، فأَوْرَدَ ذلك الشيخ محيي الدِّين النَّوَاوِيُّ في أول شَرْحِه لصحيح البخاري [(٣)].

وتعقب ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى باباً باباً مُحَرِّراً ذلك ، وقال : فجميعُ أحاديثه بالمكرر سوى المعلَّقات والمتابعات على ما حَرَّرْتُه وأتقنتُه : سبعةُ آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً . فقد زادَ على ما ذكروه مئة حديث واثنان وعشرون حديثاً ، على أنني لا أدّعي العصمة ولا السلامة من السهو ، ولكن هذا جهد مَنْ لا جهدَ له ، والله الموفق [(٤)].

---

(١) « النكت على مقدمة ابن الصلاح » ١ / ١٨٩ ــ ١٩٠ .

(٢) « شرح البخاري » ص ٨ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٦ / ٤٩٣ .

(٤) « هدي الساري » ص ٤٦٨ .

٤ - مرتبة ((الجامع الصحيح)) ومكانته

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى :

((واتفق العلماء على أن أَصَحَّ الكُتُب المصنَّفة : صحيحا البخاري ومسلم ، واتَّفق الجمهورُ على أن ((صحيح البخاري)) أَصَحُّهما صحيحاً وأكثرهما فوائد ...

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري شيخُ الحاكم أبي عبد الله : ((صحيح مسلم)) أَصَحُّ ، ووافقه بعضُ علماء المغرب ، وأنكر العلماء ذلك عليهم ، والصوابُ ترجيح ((صحيح البخاري)) على ((صحيح مسلم)) .

وقد قرَّرَ الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في كتابه ((المدخل)) ترجيحَ ((صحيح البخاري)) على ((صحيح مسلم)) ، وذكر دلائله .

وقال النسائي : ما في هذه الكتب أجود من كتاب البخاري .

قلتُ : ومن أخصّ ما يرجّح به اتفاق العلماءِ أنَّ البخاريَّ أَجَلُّ من مسلمٍ وأصدقُ بمعرفة الحديث ودقائقه ، وقد انتخب علمه ولخَّص ما ارتضاه في هذا الكتاب)) [(١)] .

وقال الحافظ ابن حجر : ((لم يُصَرِّحْ أبو عليّ بأنَّ كتابَ مسلمٍ أَصَحُّ من كتاب البخاري ، بل المنقول عنده ما قدمناه بلفظه ... ثم ظَهَرَ لي مرادُ أبي عليّ ، وهو أنَّ مسلماً لَمّا صنَّف كتابَه صنَّفَه ببلده من كُتُبِه ، فألفاظ المتون التي عنده مُحَرَّرة . والبخاري صنَّفَه في بلادٍ كثيرة ، في سنين عديدة ، وكَتَبَ منه كثيراً من حفظه ،فوقع في بعض المتون روايةٌ بالمعنى (؟!)واختصارٌ وحَذْفٌ ،فلذا قال أبو عليّ ما قال.

مع أنَّ قوله مُعارَضٌ بقول الحاكم أبي أحمد الكرابيسي أستاذِ الحاكم أيضاً ، فإنه قال : رحم الله محمدَ ابنَ إسماعيل الإمام ، فإنه الذي أَلَّفَ الأُصول ، وبيَّنَ للناس ، وكُلُّ من عمل بعده ، فإنما أَخَذَه من كتابه كمسلم بن الحَجَّاج ، فَرَّق أكثرَ كتابه في كتابه ، وتَجَلَّدَ فيه حقَّ الجلادة ، حيث لم ينسبه إليه . ومنهم من أَخَذَ كتابه فنقله بعينه إلى نفسه ، كأبي زرعة وأبي حاتم ، فإنْ عَانَدَ الحقَّ مُعَانِدٌ فيما ذكرتُ فليس يخفى صورةُ ذلك على ذوي الألباب .

وقد قال الإمام الحافظ الناقد الذي لم تُخرج بغدادُ مثله أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني : لولا البخاريُّ لَمَا راح مسلمٌ ولا جاء . هذا مع اعتراف مسلمٍ للبخاري بالفضل والتقدُّم في الفنّ ، ومسألته

---

(١) ((تهذيب الأسماء واللغات)) ١ / ٧٣ ــ ٧٤ ، و ((شرح البخاري)) ص ٧ .

إياه عن العلل ورجوعه إليه فيها ، ومعاداته لمحمد بن يحيى الذهلي شيخ بلده لأجله »[1] .

وقال أيضاً رحمه الله تعالى : « واقتضى كلام ابنِ الصلاح أنَّ العلماء متفقون على القول بأفضلية البخاري في الصحة على كتاب مسلم إلا ما حكاه عن أبي عليّ النيسابوري من قوله المتقدِّم ، وعن بعض شيوخ المغاربة أنَّ كتابَ مسلمٍ أفضلُ من كتاب البخاري من غير تعرُّضٍ للصحة ؛ فنقول : رُوِّينا بالإسناد الصحيح عن أبي عبد الرحمن النَّسائي ، وهو شيخُ أبي عليّ النيسابوري ، أنه قال : مافي هذه الكتب كُلّها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل . والنَّسائيُّ لا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادرُ إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث .

و مِثْلُ هذا من مِثْل النَّسائي غايةٌ في الوصف مع شدّة تحرِّيه وتوقِّيه وتثبُّتِه في نَقْد الرجال وتقدُّمه في ذلك على أهل عصره ، حتى قَدَّمَه قومٌ من الحُذَّاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج ، وقَدَّمَه الدارقطنيُّ في ذلك وغيره على إمام الأئمة أبي بكر بن خُزَيْمة صاحب « الصحيح » .

وقال الدارقطنيُّ لَمَّا ذُكِرَ عنده « الصحيحان » : لولا البخاريُّ لَمَا ذَهَبَ مسلمٌ ولا جاء . وقال مرة أخرى : وأيّ شيء صَنَعَ مسلمٌ ؟! إنما أَخَذَ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً ، وزاد فيه زيادات .

وهذا الذي حكيناه عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي في أول كتابه : « المفهم في شرح صحيح مسلم »[2] .

والكلامُ في نقل كلام الأئمة في تفضيله كثيرٌ ، ويكفي منه اتفاقهم على أنه كان أعلمَ بهذا الفن من مسلم ، وأنَّ مسلماً كان يشهدُ له بالتقدُّم في ذلك ، والإمامة فيه والتفرد بمعرفة ذلك في عصره حتى هَجَرَ من أجله شيخه محمد بن يحيى الذُّهْلي في قصةٍ مشهورة . فهذا من حيث الجملة ، وأمَّا من حيث التفصيلُ فقد قَرَّرْنا أنَّ مدارَ الحديثِ الصحيح على الاتصالِ وإتقانِ الرجال وعدمِ العلَل ، وعند التأمُّل يظهرُ أنَّ كتابَ البخاريِّ أتقن رجالاً ، وأشدُّ اتصالاً .

وإذا تَقَرَّرَ ذلك فليُقابَل هذا التفضيل بجهةٍ أخرى من وجوه التفضيل غير ما يرجع إلى نفس الصحيح ، وهي ما ذكره الإمام القدوة أبو محمد بن أبي جمرة في اختصاره للبخاري[3] ، قال : قال لي من لقيتُه من

---

(١) « تغليق التعليق » ٥ / ٤٢٥ و ٤٢٨ .

(٢) ١ / ٩٥ .

(٣) ١ / ٦ .

العارفين عمّن لَقِيَ من السادةِ المُقرِّ لهم بالفَضْل : إنّ « صحيح البخاري » ما قُرئ في شِدَّةٍ إلاّ فُرِّجَتْ ، و لا رُكِبَ به في مركبٍ فغرق . قال : وكان مجاب الدعوة ، وقد دعا لقارئه رحمه الله تعالى .

وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه ، وهي ما ضَمَّنَه أبوابَه من التراجم التي حَيَّرَت الأفكار ، وأدهشت العقول والأبصار ، وإنما بلغت هذه الرتبة وفازت بهذه الحظوة لسببٍ عظيمٍ أوجب عظمها ، وهو ما رواه أبو أحمد بن عَدِيٍّ عن عبد القدوس بن هَمَّام قال : سمعتُ عدةً من المشايخ يقولون : حَوَّلَ البخاريُّ تراجم جامعه ـ يعني بَيَّضَها ـ بين قبر النبي ﷺ ومنبره ، وكان يُصلِّي لكل ترجمةٍ ركعتين »[1] .

وقال الإمام أبو العباس القرطبي : « وأمّا انعقادُ الإجماع على تسميتهما بالصحيحين فلا شَكَّ فيه ، بل قد صار ذِكْرُ الصحيح عَلَماً لهما ، وإنْ كان غيرهما بعدهما قد جمع الصحيح واشترط الصحّة كأبي بكرٍ الإسماعيلي الجرجاني ، وأبي الشيخ ابن حَيَّان الأصبهاني ، وأبي بكر البَرْقاني ، والحاكم أبي عبد الله ، وأبي ذَرٍّ الهَرَوي ، وغيرهم ، لكن الإمامان أحرزا قصب السباق ، ولُقِّبَ كتاباهما بالصحيحين بالاتفاق .

قال أبو عبد الله الحاكم : أهلُ الحجاز والعراق والشام يشهدون لأهل خُراسان بالتقدُّم في معرفة الحديث لسبقِ الإمامين البخاري ومسلم إليه وتفرُّدهما بهذا النوع »[2] .

وقال التاج السبكي : وأمَّا كتابُه « الجامع الصحيح » فأجَلُّ كُتُبِ الإسلام وأفضلُها بعد كتاب الله ، ولا عبرةَ بمَنْ يُرَجِّحُ عليه « صحيح مسلم » ، فإنَّ مقالتَه هذه شاذّة ، لا يُعَوَّلُ عليها[3] .

وقال الحافظ المِزّي : وأما السنة فإن الله تعالى وَفَّقَ لها حُفّاظاً عارفين ، وجهابذةً عالمين ، وصيارفةً ناقدين ، يَنْفُون عنها تحريفَ الغالين ، وانتحالَ المبطلين ، وتأويلَ الجاهلين ، فتَنَوَّعُوا في تصنيفها ، وتَفَنَّنُوا في تَدْوِينِها ، على أنحاءٍ كثيرة ، وضروبٍ عديدة ، حِرْصاً على حِفْظها ، وخوفاً من إضاعتها .

وكان من أحسنِها تصنيفاً ، وأجودها تأليفاً ، وأكثرِها صواباً ، وأَقَلِّها خطأً ، وأَعَمِّها نفعاً ، وأَعْوَدِها فائدةً ، وأعظمِها بركةً ، وأيسرِها مؤونةً ، وأحسنِها قبولاً عند المُوافِق والمُخالِف ، وأَجَلِّها مَوْقعاً عند الخاصَّة والعامّة : صحيحُ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ...[4] .

---

(١) « هدي الساري » ص ١٠ ـــ ١١ و ١٣ .

(٢) « المفهم » ١ / ٩٩ ـــ ١٠٠ .

(٣) « طبقات الشافعية الكبرى » ٢ / ٢١٥ .

(٤) « تهذيب الكمال » ١ / ١٤٧ .

وقال الحافظ ابن حجر : كتاب « الجامع الصحيح المُسْنَد المختصَر من أمورِ سيّدنا رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه » تأليف الإمام الأوحد ، عُمدة الحُفَّاظ ، تاج الفقهاء ، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخاري رَحِمَه الله وشَكَرَ سَعْيَه ؛ قد اختصَّ بالمرتبة العُليا ، ووُصِف بأنه لا يُوجَدُ كتابٌ بعد كتاب الله مُصَنَّفٌ أصحّ منه في الدنيا ، وذلك لِما اشْتَمَلَ عليه من جَمْعِ الأَصَحِّ والصحيح ، وما قُرِنَ بأبوابه من الفِقْهِ النافع الشاهدِ لمؤلِّفه بالترجيح ، إلى ما تَمَيَّزَ به مؤلِّفُه عن غيره بإتقان معرفة التعديل والتجريح [١] .

وقال القاسم بن يوسف التُّجيبي : وهذا الجامع الصحيح أحدُ كُتُب الإسلام المعتمدة ، وهو أصَحُّها ، وأكثرُها فوائد ، وأعظمُها نفعاً ، وأشهرُها بركة ، فقد صَحَّ وثَبَتَ أنه إذا قُرِئَ لشدة رجاء تفريجها يُفَرِّجُها الله عزَّ وجلَّ ، ورأيتُ أهل العلم والخير يقصدون ذلك بقراءته عند الشدائد شرقاً وغرباً [٢] .

وقال الحافظ الذهبي : وأمّا الصحيح فهو أعلى ما وَقَعَ لنا من الكُتُب الستة في أول ما سمعتُ الحديث ، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وست مئة ، فما ظَنُّك بعُلُوِّه اليوم وهو سنة خمس عشرة وسبع مئة ! ولو رَحَلَ الرجلُ من مسيرة سنة لسماعه لَمَا فَرَّطَ ، كيف وقد دام عُلُوُّه إلى عام ثلاثين . وهو أعلى الكتب الستة سَنَداً إلى النبي ﷺ في شيءٍ كثيرٍ من الأحاديث ، وذلك لأنّ أبا عبد الله أسَنُّ الجماعة ، وأقدمُهم لُقِيّاً للكبار ، أخَذَ عن جماعةٍ يروي الأئمةُ الخمسةُ عن رجلٍ عنهم [٣] .

---

(١) « تغليق التعليق » ٢ / ٥ .

(٢) « برنامج التجيبي » ص ٨١ .

(٣) « سير أعلام النبلاء » ١٢ / ٤٠٠ .

٥ - أهمّ روايات « الجامع الصحيح »

قد أسلفنا أنّ الناس كتبوا عن البخاري على باب الفِرْيابي وهو أمرد ، وكان محمد بن يوسف الفَرَبْرِي يقول : سمع كتاب « الصحيح » لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل ، فما بقي أحدٌ يرويه غيري (١) .

فأشهرهم بالرواية عنه محمد بن يوسف الفَرَبْرِي ، وروايتُه للصحيح أتمّ الروايات ، قال الحافظ ابن حجر : وليس هو آخر من يروي الصحيح عن البخاري ، كما أطلق ذلك بناءً على ما في علمه ، فقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدَوِي ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة ، ذكر ذلك من كونه روى « الجامع الصحيح » عن البخاري : أبو نصر بن ماكولا وابنُ نقْطة ، وغيرُهما .

ومن رواة « الجامع » أيضاً : إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي ، وفاتَهُ منه قطعةٌ من آخره ، رواها بالإجازة .

وكذلك حَمَّاد بن شاكر النَّسَوي ، روى عنه الصحيح إلاّ أوراقاً من آخره .

وأطلق جعفر المستغفري الحافظ أنه آخرُ مَنْ حَدَّثَ عن البخاري ، وليس جيداً ، لأنَّ الحُسَيْن بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدةً ولكن لم يكن عنده عن البخاري « الجامع الصحيح » ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخرِ قدمةٍ قدمها البخاريُّ ، وقد غلط من روى « الصحيح » من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً (٢) .

وقال التاج السبكي : وآخرُ من زعم أنه سمعه منه موتاً : أبو ظهير عبد الله بن فارس البلخي ، المتوفى سنة ستّ وأربعين وثلاث مئة . وآخرُ من روى حديثه عالياً خطيبُ الموصل في « الدعاء » للمحاملي ، بينه وبينه ثلاثة رجال (٣) .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فاتحة « فتح الباري » (٤) من الرواة الذين رَوَوْا « الجامع الصحيح » عن الإمام البخاري وسَمِعُوه منه : أربعةً ، وهم :

---

(١) شكّك الحافظ الذهبي في صحة هذه الرواية . انظر « سير أعلام النبلاء » ١٥ / ١٢ .

(٢) « تغليق التعليق » ٥ / ٤٣٥ ـــ ٤٣٦ ، و « هدي الساري » ص ٤٩١ ، و « فتح الباري » ١ / ٥ .

(٣) « طبقات الشافعية الكبرى » ٢ / ٢١٥ .

(٤) ١ / ٥ .

١ – أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِي .

٢ – وأبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقل بن الحَجَّاج النَّسَفيّ .

٣ – وأبو محمد حمَّاد بن شاكر النَّسَويّ .

٤ – وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدَوِيّ .

وهذه تراجم هؤلاء الأئمة الأربعة تلامذة الإمام البخاري ، والراوين عنه « الجامع الصحيح » .

أ - الفِـرَبْرِي (٢٣١-٣٢٠هـ)

المحدِّث الثقة العالم أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْرِي ، راوي « الجامع الصحيح » عن أبي عبد الله البخاري ، سمعه منه بفَرَبْر مرتين .

وفِرَبْر المنسوب إليها : قرية من قرى بُخارى ، على طرف جيحون . قال النوويُّ : وهي بكسر الفاء ، وفتح الراء ، وإسكان الباء الموحدة ، ويقال : بفتح الفاء أيضاً .

وممّن ذَكَرَ الوجهيْنِ في الفاء : القاضي أبو الفضل عِياضٌ ، وابنُ قُرْقُول صاحبُ « مطالع الأنوار » ، وأبو بكر الحازمي . قال الحازميُّ : والفتح أشهر ، ولم يذكر ابنُ ماكولا غيره (١) .

وقال القاسم بن يوسف التُّجيبـي : الفِرَبْري هو بفتح الفاء وبكسرها معاً ، والأشهر فيه عند المشايخ الفتح ، وبالوجهين قرأناه وسمعناه (٢) .

وقال أبو بكر السمعانيُّ في « أماليه » : وَلِد الفَرَبْري سنة إحدى وثلاثين ومئتين قال : وكان ثقةً ورعاً وقد سمع الفِرَبْري من قتيبة بن سَعِيد وعليّ بن خَشْرَم (٣) ، فشارك البخاريَّ ومسلماً في الرواية عنهما (٤) .

قال الذهبيُّ : وقد أخطأ مَنْ زَعَمَ أنه سمع من قتيبة بن سعيد ، فما رآه ، وقد وُلِدَ في سنة إحدى وثلاثين ومئتين ، ومات قتيبةُ في بلدٍ آخر سنة أربعين .

وقد عَلّى في أوائل « الصحيح » حديث موسى والخَضِر ، فقال : حَدَّثناه عليُّ بنُ خَشْرَم ، حدثنا سفيان بن عُيَيْنة . وهذا ثابتٌ في رواية ابن حَمُّويه دون غيره (٥) .

قال أبو نَصْر الكَلاَبَاذي : كان سماع محمد بن يوسف الفِرَبْري لهذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرتين : مرّةً بفَرَبْر في سنة ثمانٍ وأربعين ومئتين ، ومرّةً ببُخارى في سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٦) .

---

(١) « شرح البخاري » ص ١٠ .

(٢) « برنامج التجيبـي » ص ٧٨ .

(٣) قال الفِرَبْري : سمعتُ من عليّ بن خَشْرَم سنة ثمان وخمسين ومئتين ، وأنا بفَرَبْر مرابطاً . (« التقييد » ١ / ١٣٢)

(٤) « شرح البخاري » ص١٠ ، و « التقييد » ١ / ١٣٢ ، و « سير أعلام النبلاء » ١٥ / ١١ .

(٥) « سير أعلام النبلاء » ١٥ / ١١ و ١٢ .

(٦) « تقييد المهمل » ١ / ٦٤ والمصادر السابقة .

وقال أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشاني : سمعتُ محمد بن يوسف ـ يعني الفِرَبْرِي ـ يقول : سمعت « الجامع الصحيح » من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفِرَبْر في ثلاث سنين : في سنة ثلاثٍ وخمسين ، وأربعٍ وخمسين ، وخمسٍ وخمسين ومئتين [1] .

مات الفِرَبْرِي لعَشْرٍ بقين من شوال سنة عشرين وثلاث مئة ، وقد أشرف على التسعين .

(١) « التقييد » ١ / ١٣٢ ، و « برنامج التجيبـــي » ص ٦٩ .

ب - إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي

الحافظ العلاّمة الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل بن الحَجَّاج قاضي مدينة نَسَف التي يُقال لها أيضاً : نَخْشَب .

سمع : قتيبة بن سعيد ، وجُبارة بن المُغَلِّس ، وهشام بن عَمَّار ، وأبا كُريب ، وأحمد بن مَنِيع ، وطبقتهم .

وله رحلةٌ واسعةٌ إلى بلاد خُراسان والعراق والشام وديار مصر .

حَدَّثَ عنه : علي بن إبراهيم الطَّغامي ، وخلف بن محمد الخَيَّام ، وعبد المؤمن بن خلف ، ومحمد بن زكريا ، وولده سعيد بن إبراهيم ، وجماعة كثيرة من أهل بلده والغرباء .

قال أبو يعلى الخليلي : حافظ ، ثقة ، وأَخَذَ هذا الشأن عن البخاري (١) .

وقال أبو سَعْد السمعاني : كان من أجلّة أهل السُّنّة وأصحاب الحديث ، ومن ثِقاتهم وأفاضلهم ، كتب الكثير ، وجمع « المسند » و « التفسير » وحَدَّثَ بهما (٢) .

وقال المستغفري : كان فقيهاً ، حافظاً ، بصيراً باختلاف العلماء ، عفيفاً ، صَيِّناً (٣) .

وقال الذهبي : له « المسند الكبير » ، و « التفسير » ، وغير ذلك ، وحَدَّثَ بصحيح البخاري عنه ، وكان فقيهاً مجتهداً (٤) .

توفي في سنة أربع أو خمس وتسعين ومئتين .

وقال أبو علي الجَيَّاني : وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني ، عن إبراهيم بن مَعْقِل : أنَّ البخاري أجازَ له آخرَ الديوان من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النَّسَفِيُّ من « الجامع » ، لأن في رواية إبراهيم النَّسَفي نقصانَ أوراقٍ من آخر الديوان عن رواية الفِرَبْري قد عَلَّمْتُ على الموضع في كتابي ، وذلك في باب قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ .

---

(١) « الإرشاد » ٣ / ٩٦٨ ترجمة (٨٩٦) .

(٢) « الأنساب » ١٣ / ٩٣ (النسفي) .

(٣) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٨٦ .

(٤) « سير أعلام النبلاء » ١٣ / ٤٩٣ .

روى النَّسَفِيُّ من هذا الباب تسعةَ أحاديث ، آخِرُها بعض حديث عائشة في الإفك (ح ٧٥٠٠) ، ذَكَرَ منه البخاريُّ كلمات استَشْهَدَ بها ، وهو التاسع من أحاديث الباب ، خَرَّجَه : عن حَجَّاج ، عن النُّمَيْري ، عن يونس ، عن الزُّهْري بإسناده عن شيوخه ، عن عائشة .

وروى الفِرَبْري زائداً عليه من أول حديث : قتيبة ، عن مغيرة ، عن أبي الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « إذا أرادَ عبدي أن يعمل سيئةً فلا تكتبوها » (ح ٧٥٠١) ، إلى آخر ما رواه الفِرَبْري عن البخاري من الديوان ، وهو تسعُ أوراقٍ من كتابي [1] .

(١) « تقييد المهمل » ١ / ٦٢ .

ج ـ حَمَّاد بن شاكر النَّسَويّ

هو الإمام المُحَدِّث الصدوق حَمَّاد بن شاكر بن سَوِيَّه أبو محمد الورّاق النَّسَويّ .

حَدَّثَ عن : عيسى بن أحمد العسقلاني ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وأبي عيسى الترمذي ، وطائفة .

وهو أَحَدُ رواة « صحيح البخاري » عنه .

قال الحافظ جعفر المستغفري في « تاريخ نَسَف » : هو ثقةٌ مأمون ، رَحَلَ إلى الشام ، حدثني عنه بكر ابن محمد بن جعفر بصحيح البخاري من أوله إلى آخره ، وأبو أحمد قاضي بُخارى .

توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة [1] .

---

(١) ترجمته في : « الإكمال » لابن ماكولا ٤ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥ ، و « التقييد » لابن نقطة ١ / ٣١٤ ، و « سير أعلام النبلاء » ١٥ / ٥ ، و « توضيح المشتبه » ٥ / ٢١٢ ، و « تبصير المنتبه » ٢ / ٧٠١ ، و « فتح الباري » ١ / ٥ ، و « إرشاد الساري » ١ / ٣٩ .

قلتُ : هكذا وردت نِسْبته (النَّسَوي) في « فتح الباري » و « إرشاد الساري » وفيه زيادة : « بالنون والمهملة » ، ووردت هكذا : (النَّسَفي) في « التقييد » و « سير أعلام النبلاء » ، فلعلّه نُسِبَ إلى نَسَف لكونه استوطنها ، ولذلك ترجم له جعفر بن محمد المستغفري في « تاريخ نسف » ، والله أعلم .

د - البَــزْدوي

الشيخ الكبير المُسنِد أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدي ، ويُقال : البَزْدَوِي ، النَّسَفي دِهْقان [1] قرية بَزْدَة .

قال الأميرُ ابنُ ماكولا : حَدَّث عن محمد بن إسماعيل بكتاب « الجامع الصحيح » ، وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ به عنه ، وكان ثقةً [2] .

وقال الحافظ جعفر بن محمد المستغفري في « تاريخ نسف » : هو آخرُ مَنْ رَوَى عن محمد بن إسماعيل « الجامع » ، ويُضَعِّفُون روايته من جهة صِغَره حين سمع ، ويقولون : وُجِدَ سماعه بخطّ جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دِهْقان [1] تُوبَن ، فقرؤوا كُلَّ الكتاب من أصل حَمَّاد بن شاكر ، وسمع منه أهل بلده ، وصارت إليه الرحلة في أيامه [3] .

مات في سنة تسع وعشرين وثلاث مئة [4] .

---

(١) دُِهْقان : بكسر الدال المهملة وضمِّها ، بعدها هاء ساكنة ، ثم قاف ، هو زعيم القوم وكبير القرية بالفارسية ، منصرفاً وغير منصرف . (« عمدة القاري » ٢١ / ٢٠١)

(٢) « الإكمال » ٧ / ٢٤٣ .

(٣) « التقييد » ٢ / ٢٥٩ ، و « سير أعلام النبلاء » ١٥ / ٢٧٩ .

(٤) له ترجمة أيضاً في : « تكملة الإكمال » لابن نقطة ٤ / ٦٢٢ ، و « توضيح المشتبه » ١ / ٤٥١ و ٧ / ٢٠٩ ، و« لسان الميزان » ٦ / ١٠٠ ، و « تبصير المنتبه » ١ / ١٤١ ، و « فتح الباري » ١ / ٥ ، و « إرشاد الساري » ١ / ٣٩.

وقد ذكر الحافظُ ابنُ حجر في فاتحة « فتح الباري » ١ / ٥ ـ ٧ من تلاميذ الفَرَبْري الذين رَوَوْا عنه « الجامع الصحيح » : تسعةً ، ثم ذكر أيضاً تلاميذ هؤلاء الأئمة الحُفَّاظ التسعة الذين رَوَوْا « الجامع الصحيح » ، فبلغتْ عدتهم اثني عشر شيخاً ، وهذه قائمة بأسماء هؤلاء الشيوخ والتلاميذ منقولة من « فتح الباري » ، مع زيادة وفيات بعض هؤلاء المذكورين :

١ ــ الحافظ أبو علي سَعيد بن عثمان بن سَعيد بن السَّكَن (ت ٣٥٣) [١] ، وعنه : عبد الله بن محمد بن [عبد الرحمن بن] أسد الجُهني (ت ٣٩٥) .

٢ ــ الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلي (ت ٣٧٦) [٢] ، وعنه : الحافظ أبو ذرّ عَبْد بن أحمد الهَرَوي (ت ٤٣٤) [٣] ، وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (ت ٤١١) .

٣ ــ أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَتِي [٤] ، وعنه : إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفَّار الزاهد .

٤ ــ والفقيه أبو زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزي (ت ٣٧١) [٥] ، وعنه : الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠) ، والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي (ت ٣٩٢) [٦] ، والإمام أبو الحسن علي

---

(١) قال الحافظ الذهبي : سمع بخُراسان « صحيح البخاري » من محمد بن يوسف الفِرَبْري ، فكان أولَ مَنْ جَلَبَ « الصحيح » إلى مصر ، وحَدَّثَ به . (« سير أعلام النبلاء » ١٦ / ١١٧)

(٢) كان سماعه للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاث مئة (المصدر السابق ١٦ / ٤٩٢ ، و « تقييد المهمل » ١ / ٦٤)

(٣) راوي « الصحيح » عن الثلاثة : المُسْتَمْلي ، والحَمُّوي ، والكُشْمِيهَني . (« سير أعلام النبلاء » ١٧ / ٥٥٥)

(٤) قال ياقوت الحموي : أَخْسِيكَث : بالفتح ، ثم السكون ، وكسر السين المهملة ، وياء ساكنة ، وكاف ، وثاء مثلثة ، وبعضهم يقوله بالتاء المثنّاة ، وهو الأَوْلى ، لأن المثلثة ليست من حروف العَجَم : اسم مدينة بما وراء النهر ، وهي قصبة ناحية فرغانة . (« معجم البلدان » ١ / ١٢١) .

(٥) قال الخطيب البغدادي : خرج أبو زَيْد إلى مكة فَجَاوَرَ بها ، وَحَدَّثَ هناك بكتاب « صحيح البخاري » عن محمد بن يوسف الفِرَبْري ، وأبو زَيْد أَجَلُّ من رَوَى ذلك الكتاب . (« تاريخ بغداد » ١ / ٣١٤)

وقال الذهبي : سُئل أبو زيد : متى لَقِيت الفِرَبْري ؟ قال : سنة ثماني عشرة وثلاث مئة . (« سير أعلام النبلاء » ١٦ / ٣١٥ ، و « تقييد المهمل » ١ / ٦٣)

(٦) قال أبو علي الجَيَّاني : وكان سماع أبي محمد الأصيلي وأبي الحَسَن بن القابسي على أبي زَيْدٍ المَرْوَزي واحداً بمكة سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة . ثم سَمِعَه بعد ذلك أبو محمد ببغداد على أبي زيد المروزي في سنة تسعٍ وخمسين وثلاث مئة . وَحَضَرَ مجلس أبي زَيْدٍ هذا : أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأَبْهَري ، ومحمد بن عبد الله الأَبْهَري ، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي البصري . رأيتُ هذا مُقَيَّداً بخطّ أبي محمدٍ في الجزء الأول من « الجامع » . (« تقييد المهمل » ١ / ٦٣)

ابن محمد القابسي (ت ٤٠٣) [١] .

٥ – وأبو علي محمد بن عُمر بن شَبُّويه [٢] ، وعنه : سعيد بن أحمد بن محمد الصوفي العَيَّار (ت ٤٥٧) [٣] ، وعبد الرحمن بن عبد الله الهَمْداني (ت ٤١١) أيضاً .

٦ – وأبو أحمد محمد بن محمد الجُرْجاني (ت ٣٧٣ ، أو : ٣٧٤) ، وعنه : أبو نعيم (ت ٤٣٠) والقابسي (ت ٤٠٣) أيضاً .

٧ – وأبو محمد عبد الله بن أحمد السرخسي (ت ٣٨١) [٤] ، وعنه : أبو ذرّ (ت ٤٣٤) أيضاً ، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المُظَفَّر الداودي (ت ٤٦٧) [٥] .

٨ – وأبو الهَيْثَم محمد بن مكّي الكُشْمِيهَني (ت ٣٨٩) [٦] ، وعنه : أبو ذر (ت ٤٣٤) أيضاً ،

---

(١) قال الحافظ الذهبي : وكان عارفاً بالعلل والرجال ، والفقْه والأُصول والكلام ، مصنِّفاً يَقِظاً دَيِّناً تقيّاً ، وكان ضريراً ، وهو من أصحّ العلماء كُتُباً ، كَتَبَ له ثقاتُ أصحابه ، وضَبَطَ له بمكة « صحيح البخاري » وحَرَّرَه وأتقنه رفيقُه الإمام أبو محمد الأَصيلي . (« سير أعلام النبلاء » ١٧ / ١٥٩)

(٢) قال الحافظ الذهبي : سمع « الصحيح » في سنة ستّ عشرة وثلاث مئة من أبي عبد الله الفَرَبْري ، وكان من كبار مشايخ الصوفية . حَدَّثَ بمَرْوَ بالصحيح في سنة ثمانٍ وسبعين وثلاث مئة ، رواه عنه سعيد بن أبي سعيد العَيَّار . قال أبو بكر السمعاني : لمّا تُوفّي الشَّبُّوي سمع الناس « الصحيح » من الكُشْمِيهَني . (« سير أعلام النبلاء » ١٦ / ٤٢٣)

(٣) ارتحل في سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة ، فسمع « صحيح البخاري » بمَرْوَ من محمد بن عُمر الشَّبُّوي . (« سير أعلام النبلاء » ١٨ / ٨٦)

(٤) هو ابن حَمُّويه ، سمع في سنة خمس عشرة وثلاث مئة « الصحيح » من الفِرَبْري . (« سير أعلام النبلاء » ١٥ / ١٢ ، و « تقييد المهمل » ١ / ٦٤)

(٥) سمع « الصحيح » من أبي محمد بن حَمُّويه السَّرْخَسي ببُوشَنْج ، وتَفَرَّد في الدنيا بعُلُوِّ ذلك . (« سير أعلام النبلاء » ١٨ / ٢٢٣)

(٦) ذكر أبو الهيثم الكُشْمِيهَني أنه سمع الكتاب من الفِرَبْري بفِرَبْر في ربيع الأول سنة عشرين وثلاث مئة . (« تقييد المهمل » ١ / ٦٤ ، و « سير أعلام النبلاء » ١٥ / ١٢)

قلتُ : فيكون سماع الكُشْمِيهَني من الفِرَبْري في السنة الأخيرة من حياة الفِرَبْري ، قبيل وفاته بسبعة أشهر ، والله أعلم .

وأبو سَهْل محمد بن أحمد الحَفْصي (ت ٤٦٦) [١] ، وكَريمة بنت أحمد المَرْوَزِيَّة (ت ٤٦٣) [٢] .

٩ – وأبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشاني (ت ٣٩١) وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ بالصحيح عن الفِرَبْرِي [٣] ، وعنه أبو العباس جعفر بن محمد المُسْتَغْفِري (ت ٤٣٢) .

---

(١) قال أبو سَعْد السمعاني : شيخ سليم الجانب لا يفهمُ شيئاً من الحديث غيرَ أنه صحيح السماع ، سمع « الجامع الصحيح » عن أبي الهيثم الكُشْميهَني ، وحمله نظام المُلْك أبو علي الوزير إلى نيسابور حتى حَدَّث بهذا الكتاب بها ، وسمع منه أكثرُ علماء الوقت بنيسابور ، وقُرئ عليه الكتاب في المدرسة النظامية . (« الأنساب » ٤ / ١٩٦ — ١٩٧)

(٢) قال الحافظ الذهبي : كانت إذا رَوَتْ قَابَلَتْ بأصلها ، ولها فَهْمٌ ومعرفةٌ مع الخير والتعبُّد . روت « الصحيح » مرات كثيرة ، مرّةً بقراءة أبي بكر الخطيب في أيام الموسم ، وماتت بِكْراً لم تتزوج أبداً .
قال أبو الغنائم النَّرْسي : أخرجتْ كريمةُ إليَّ النسخة بالصحيح ، فقعدتُ بحذائها ، وكتبتُ سبع أوراق ، وقرأتُها ، وكنت أُريدُ أنْ أُعَارِضَ وحدي ، فقالت : لا ، حتى تُعَارِضَ معي ، فعَارَضْتُ معها . (« سير أعلام النبلاء » ١٨ / ٢٣٣ — ٢٣٤)

(٣) سمعه في سنة عشرين وثلاث مئة ، وهو آخر من روى « صحيح البخاري » عالياً . (« سير أعلام النبلاء » ١٦ / ٤٨١)

٦ ـ نسخة الحافظ اليُونيني وتوثيقها

قال الحافظ شهاب الدِّين القسطلاني رحمه الله تعالى :

وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحُسَيْن [١] علي ابن شيخ الإسلام ومحدِّث الشام تقي الدِّين [٢] محمد بن أبي الحُسَيْن أحمد بن عبد الله اليُونيني الحنبلي رحمه الله تعالى : بضبط رواية « الجامع الصحيح » ، وقَابَلَ أصلَه الموقوف بمدرسة آقبغا آص بسُوَيْقة العِزِّي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية ، الذي قيل فيما رأيتُه بظاهر بعض نسخ « البخاري » الموثوق بها وقف مقرها برواق الجبرت من الجامع الأزهر بالقاهرة : إنَّ آقبغا بَذل فيه نحو عشرة آلاف دينار ، والله أعلم بحقيقة ذلك .

وهو في جزأين ، فُقد الأول منهما ، بأصلٍ مسموع على الحافظ أبي ذرّ الهَرَوي ، وبأصلٍ مسموعٍ على الأَصيلي ، وبأصل الحافظ مؤرِّخ الشام أبي القاسم بن عساكر ، وبأصلٍ مسموع على أبي الوقت ، وهو أصلٌ من أصول مسموعاته ، في وقف خانكاه السُّمَيْسَاطِيّ ، بقراءة الحافظ أبي سَعْد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ؛ بحضرة سيبويه وقته : الإمام جمال الدين ابن مالك بدمشق ، سنة ستّ وسبعين وستّ مئة [٣] ، مع حضور أصلَي سماعَي الحافظ أبي محمد المقدسي وقف السُّمَيْسَاطِيّ .

وقد بالغ ـ رحمه الله ـ في ضبط ألفاظ « الصحيح » ، جامعاً فيه روايات مَنْ ذَكَرْناه ، راقماً عليه ما يدُلُّ على مراده :

فعلامة أبي ذر الهروي : ه

والأَصِيلي : ص

وابن عساكرَ الدمشقي : ش

وأبي الوقت : ظ

ولمشايخ أبي ذرّ الثلاثة : الحَمُّوي : ح ، والمستملي : ست ، والكُشْمِيهني : هـ

---

(١) قلت : كنيتُه (أبو الحُسَيْن) بالتصغير كما نصّ على ذلك الحافظ الذهبي في « المقتنى في سرد الكنى » ١ / ١٨٨ ، فما في « إرشاد الساري » ١ / ٤٠ وبعض المصادر : (أبو الحسن) مكبراً فتحريف .

(٢) في « إرشاد الساري » زيادة : (بن) ، وهي مقحمة . والحافظ تقيّ الدين محمد بن أحمد بن عبد الله اليُونيني له ترجمة مطولة في كتاب « الذيل على طبقات الحنابلة » لابن رجب ٢ / ٢٦٩ ـــ ٢٧٣ .

(٣) كانت وفاة الإمام ابن مالك سنة اثنتين وسبعين وست مئة ، فهذا التاريخ فيه تحريف ، ولعل الصواب سنة (٦٦٦) أو (٦٦٧) ، والله أعلم .

فما كان من ذلك بالحمرة فهو ثابتٌ في النسخة التي قرأها الحافظ عبد الغني المقدسي على الحافظ أبي عبد الله الأرتاحي ، بحقّ إجازته من أبي الحسين الفراء الموصلي ، عن كَرِيمة ، عن الكُشْمِيهَني ، وفي نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني (١) وقف جامع عَمْرو بن العاص رضي الله عنه بمصر .

وله رقومٌ أخرى ، لم أَجِدْ ما يَدُلُّ عليها ، وهي : عط ق ج صع . ولعل الجيم للجرجاني ، والعين لابن السمعاني ، والقاف لأبي الوقت .

فإن اجتمع ابن حَمُّويه والكُشْميهَني فرقمهما هكذا : حهـ

والمُسْتَمْلي والحَمُّوي فرقمهما هكذا : حسـ

وإن اتفق الأربعة الرواة عنهم رقم لهم : ه ص ش ظ

وما سقط عند الأربعة زاد معها : لا

وما سقط عند البعض أسقط رقمه من غير (لا)

مثاله : أنه وقع في أصل سماعه في حديث بَدْء الوحي : « جَمْعه لَكَ في صَدْرِكَ » ، ووَقَعَ عند الأربعة : « جَمْعه لك صدرك » ، بإسقاط : « في » ، فيرقم على « في » : لا ، ويرقم فوقها إلى جانبها : ه ص ش ظ . هذا إن وقع الاتفاق على سقوطها . فإن كانت عندهم وليست عند الباقين رقم رسمه ، وترك رسمهم ، وكذا إنْ لم تكن عند واحدٍ وكانت عند الباقين كتب عليها : لا ، ورقم فوقها الحرف المصطلح عليه .

وما صَحَّ عنده سماعه وخالف مشايخ أبي ذرّ الثلاثة رقم عليه : هـ ، وفوقها : صح . وإن وافق أحد مشايخه وضعه فوقه .

فالله تعالى يُثِيبُه على قَصْدِهِ ، ويجزل له من المكرمات جوائزَ رفدِه ، فلقد أبدع فيما رقم ، وأتقن فيما حَرَّرَ وأَحْكَم .

ولقد عَوَّلَ الناسُ عليه في روايات « الجامع » لمزيد اعتنائه ، وضَبْطِه ، ومقابلته على الأصول المذكورة ، وكثرة مُمَارَسَتِه له ، حتى إنَّ الحافظ شمس الدين الذهبي حَكَى عنه أنه قَابَلَه في سنةٍ واحدةٍ إحدى عشرة مرّة (٢) .

---

(١) قال السِّلَفي : كان ثقةً ، صحيح الأصول ، أكثرها بخطّ ابن بقاء وبقراءته . (« سير أعلام النبلاء » ١٩ / ٤٧٦)

(٢) انظر « معجم الشيوخ » ٢ / ٤٠ ترجمة (٥٤٢) ، و « المعجم المختص » ص ١٦٩ ترجمة (٢٠٧) .

ولكَوْنه مِمَّن وُصِفَ بالمعرفة الكثيرة والحفظ التامّ للمُتُونِ والأسانيد كان الجمالُ ابن مالك لمّا حضر عند المقابلة المذكورة إذا مَرَّ من الألفاظ ما يتراءى أنه مُخالِفٌ لقوانين العربية قال للشَّرَف اليُونيني : هل الروايةُ فيه كذلك ؟ فإنْ أجاب بأنه منها شَرَعَ ابنُ مالك في توجيهها حسب إمكانه ، ومِنْ ثَمَّ وَضَعَ كتابَه المُسَمَّى بـــ « شواهد التوضيح » [1] .

ولقد وقفتُ على فُروعٍ مُقَابَلةٍ على هذا الأصل الأصيل فرأيتُ من أجلّها الفرعَ الجليلَ الذي لَعَلَّه فاق أصله ، وهو الفرع المنسوب للإمام المُحَدِّث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي [2] ، وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة ، المقابَل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك ، وأصل اليونيني المذكور غير مرة ، بحيث إنه لم يُغَادِرْ منه شيئاً كما قيل ، فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه ، ورجعتُ في شَكْلِ جميع الحديث وضَبْطِه إسناداً ومتناً إليه ، ذاكراً جميعَ ما فيه من الروايات ، وما في حواشيه من الفوائد المُهِمَّات .

ثم وقفتُ في يوم الاثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة ستّ عشرة وتسع مئة بعد خَتْمي لهذا الشرح ، على المجلّد الأخير من أصل اليونيني المذكور ، ورأيتُ بحاشية ظاهر الورقة الأولى منه ما نصُّه :

سمعتُ ما تَضَمَّنَه هذا المجلّدُ من « صحيح البخاري » رضي الله عنه ، بقراءة سيّدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المُتْقِن شرف الدين أبي الحُسَيْن علي بن محمد بن أحمد اليُونيني رضي الله عنه وعن سَلَفِه ، وكان السماع بحضرة جماعةٍ من الفضلاء ناظرين في نُسَخٍ مُعْتَمَد عليها ، فكُلَّما مَرَّ بهم لفظٌ ذو إشكالٍ بَيَّنْتُ فيه الصوابَ ، وضَبَطْتُه على ما اقتضاه عِلْمي بالعربية ، وما افْتَقَرَ إلى بَسْطِ عبارةٍ وإقامةِ دلالة أخَّرْتُ أمرَه إلى جُزْءٍ أستوفي فيه الكلامَ ممّا يحتاج إليه من نظيرٍ وشاهد ، ليكونَ الانتفاعُ به عامّاً ، والبيانُ تامّاً ، إنْ شاء الله تعالى . وكتبه : محمد بن عبد الله بن مالك ، حامداً لله تعالى .

قلتُ : وقد قابلتُ مَتْنَ شرحي هذا ، إسناداً وحديثاً ، على هذا الجزء المذكور ، من أوله إلى آخره ، حرفاً حرفاً ، وحكيتُه كما رأيتُه حسب طاقتي ، وانتهتْ مقابلتي له في العشر الأخير من المحرّم سنة سبع عشرة وتسع مئة ، نَفَعَ الله تعالى به ، ثم قابلتُه عليه مَرَّةً أُخرى .

---

(١) قلتُ : اسمه كاملاً : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » ، وهو مطبوع .

(٢) ترجمته في « ذيل التقييد » ١ / ٧١ ، و « الدرر الكامنة » ٣ / ٣١٩ ، و « إنباء الغمر » ١ / ١٧٨ .

فعَلَى الكاتبِ لهذا الشرح – وَفَّقَه الله تعالى – أن يُوافقني فيما رسمتُه من تمييزِ الحديث مَتْناً وسنداً من الشرح واختلاف الروايات بالألوان المختلفة وضبط الحديث مَتْناً وسنداً بالقلم كما يراه .

ثم رأيتُ بآخر الجُزْءِ المذكورِ ما نصُّه :

بَلَغْتُ مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخِنا شيخِ الإسلام ، حُجَّةِ العرب ، مالكِ أَزِمَّة الأدب ، الإمام العلاّمة أبي عبد الله ابن مالك الطائي الجَيَّاني ، أَمَدَّ الله تعالى عمرَه ، في المجلس الحادي والسبعين ، وهو يُراعي قراءتي ، ويُلاَحِظُ نُطْقي ، فمَا اختَاره ورَجَّحَه وأَمَرَ بإِصْلاحه أصلحتُه وصَحَّحْتُ عليه ، وما ذَكَرَ أنه يجوزُ فيه إعرابان أو ثلاثةٌ فأعملتُ ذلك على ما أَمَرَ ورَجَّحَ ، وأنا أُقَابِلُ بأصل الحافظ أبي ذرّ ، والحافظ أبي محمد الأَصِيلي ، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ، ما خلا الجزء الثالثَ عشر والثالثَ والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصلٍ مسموعٍ على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظِ أبي منصورٍ السمعاني وغيرِه من الحُفَّاظ ، وهو وقف بخانكاه السُّمَيْسَاطِي ، وعلاماتُ ما وافقت أبا ذرّ : (ه) ، والأَصِيلي : (ص) ، والدمشقي : (ش) ، وأبا الوقت : (ظ) ، فيُعلم ذلك . وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخةٍ لتُعلم الرموز . كتبه : علي بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه . انتهى .

ثم وُجِدَ الجزء الأول من أصل اليونيني المذكور يُنَادَى عليه للبيع بسوق الكُتُب ، فعُرِف وأُحْضِرَ إليَّ بعد فَقْدِه أزيد من خمسين سنة ، فقابلتُ عليه متن شرحي هذا ، فكَمُلَتْ مقابلتي عليه جميعه ، حسب الطاقة ، ولله الحمد » [1] .

---

(١) « إرشاد الساري » ١ / ٤٠ — ٤١ .

٧ ـ ترجمة الحافظ شرف الدين اليُونيني[1] (٦٢١-٧٠١هـ)

هو الإمام العلامة الصالح العارف المحدِّث المُتْقِن الدِّيِّن شيخ العلماء بقية السَّلَف شرف الدِّين أبو الحُسَيْن عليّ ابن الشيخ الفقيه الربّاني أبي عبد الله محمد بن أبي الحُسَيْن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد اليُونيني البَعْلَبَكّي الحنبلي .

وُلِدَ في حادي عشر رجب سنة إحدى وعشرين وست مئة ببَعْلَبَكّ .

وحَضَرَ بها عدّة أجزاء على البهاء عبد الرحمن المقدسي ، وسَمِعَ بها من عبد الواحد بن أبي المضاء والإربلي ، وابن رَوَاحة ، ووالده الشيخ الفقيه ، وغيرهم .

وتَرَدَّدَ إلى دمشق ، وسمع بها من ابن الزَّبيدي ، وابن اللَّتِّي ، وابن صَبَّاح ، وجعفر الهَمْداني ، ومُكْرَم ابن أبي الصَّقْر ، وابن الشِّيرازي ، وغيرهم .

وارتحل سنة إحدى وأربعين وست مئة إلى مصر لطلب العلم والحديث ، فَسَمِعَ بها من ابن الجُمَّيْزي ، وابن رَوَاج ، والسَّاوي ، وغيرهم .

ولازَمَ الحافظ زكي الدين عبد العظيم المُنْذِري ، وتَخَرَّج به ، وعُني بعلم الحديث ، وارتحل إلى مصر خمس مرات .

واستنسخ « صحيح البخاري » ، واعتنى بأمره كثيراً .

---

(١) ترجم له البرزاليُّ في « المقتفى » ٢ / ٥٥ (بواسطة « المقصد الأرشد ») ، والذهبيُّ في « معجم الشيوخ » ٢ / ٤٠ ترجمة (٥٤٢) و « المعجم المختص » ص (١٦٨) ترجمة (٢٠٧) و « ذيول العبر » ٤ / ٤ و « المعين » ص ٢٢٥ و « المقتنى » ١ / ١٨٨ و « تذكرة الحفاظ » ٤ / ١٥٠٠ ، وابنُ كثير في « البداية والنهاية » ١٤ / ٢١ ، وابنُ رجب في « الذيل على طبقات الحنابلة » ٢ / ٣٤٥ ، والتقيُّ الفاسيُّ في « ذيل التقييد » ٣ / ١٧٢ ترجمة (١٤٥٨) ، وابنُ حجر في « الدرر الكامنة » ٣ / ٩٨ ، وابنُ تغري بردي في « النجوم الزاهرة » ٨ / ١٩٨ و « الدليل الشافي » ١ / ٤٧٦ ، وابنُ مفلح في « المقصد الأرشد » ٢ / ٢٥٩ ترجمة (٧٥٩) ، والسيوطيُّ في « طبقات الحُفَّاظ » ص ٥١٦ ، وابنُ العماد في « شذرات الذهب » ٦ / ٣ ، والزَّبيديُّ في « تاج العروس » ٩ / ٣٧٣ .

واليُونيني : نِسْبة إلى قرية من قرى بَعْلَبَكَّ اسمها : « يُونِين » بضم الياء وكسر النون الأولى ، وسَمَّاها ياقوت في « معجم البلدان » ٥ / ٤٥٣ والفيروزابادي في « القاموس » : « يُونَان » بضم الياء وفتح النون الأولى ، وقال الزَّبيديُّ في « تاج العروس » ٩ / ٣٧٣ : (ويُقال فيها : يُونين أيضاً ، وهو المعروف) .

قال الحافظُ الذهبيُّ : حَدَّثَني أنه قَابَلَه في سنة واحدة وأسمعه إحدى عشرة مرَّة ، وقرأ بنفسه ، وكَتَبَ بخطّه كثيراً ، وتَفقَّه ، وأفتى ودَرَّسَ ، وعُني باللغة ، وحَصَّلَ أطرافاً من العلوم .

وقال التقيُّ الفاسيُّ : سَمِعَ على البهاء عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد المقدسي كتاب « مناقب الإمام أحمد » لأبي الفرج ابن الجوزي بسماعه منه ، وعلى أبي عبد الله الحُسَيْن بن المبارك ابن الزَّبيدي البغدادي « صحيح البخاري » ، وكان أجَلَّ مَنْ رواه عنه ، وسمع على أبي المُنَجَّا عبد الله بن عُمر ابن اللَّتِّي « مسند عَبْد بن حُمَيْد » . وكان عارفاً بالحديث ، موصوفاً بالحفظ ، له مشاركةٌ في الفِقْهِ وغيرِه ، مشكوراً عند الناس .

وقال البِرْزَاليُّ : كان شيخاً جليلاً ، حَسَنَ الوجه ، بَهِيَّ المنظر ، له سمت حسن ، وعليه سكينة ، ولديه فضلٌ كثير . يحفظُ كثيراً من الأحاديث بلَفْظِها ، ويفهم معانيها ، ويعرف كثيراً من اللغة . وكان فصيحَ العبارة ، حَسَنَ الكلام ، وكان له قبولٌ من الناس ، وهو كثيرُ التودُّدِ إليهم ، قاضٍ للحقوق .

وقال الذهبيُّ : كان إماماً مُحَدِّثاً ، مُتْقناً مُفيداً ، فقيهاً مُفْتياً ، خبيراً باللغة والغريب ، غزيرَ الفوائد ، كثيرَ التحرِّي فيما يُورِدُه ، مُكْرَماً بين الملوك والأئمة ، مهيباً ، كثيرَ التواضع ، حسنَ البِشْر ، حُلْوَ المجالسة ، يُعطي كُلَّ ذي فضيلة حَقَّه .

وقال أيضاً : كان ذا عنايةٍ بالغريب والأسماء وضَبْطِها ، مُديماً للمطالعة ، كثيرَ المحاسن ، مُنَوَّر الشيبة ، عظيمَ الهَيْبَة .

وقال في آخر « تذكرة الحفاظ » : ولقد انتفعتُ وتَخرَّجْتُ بشيخنا الإمام العالم المُحَدِّث الحافظ الشهيد أبي الحُسَيْن علي ابن الشيخ الفقيه ببَعْلَبَكّ ، ولَزِمْتُه نيفاً وسبعين يوماً ، وأكثرتُ عنه ، وكان عارفاً بقوانين الرواية ، حسنَ الدراية ، جَيِّد المشاركة في الألفاظ والرجال ، وكان صاحبَ رحلةٍ وأُصولٍ وأجزاءٍ وكُتُبٍ ومحاسن .

وقال ابنُ كثير : أسمعه أبوه الكثير ، واشتغل وتَفقَّهَ ، وكان عابداً عاملاً ، كثيرَ الخشوع ... وتأسَّف الناس عليه ـ عند موته ـ لعِلْمِه ، وعَمَلِه ، وحِفْظِه الأحاديث ، وتَوَدُّدِه إلى الناس ، وتَوَاضُعِه ، وحُسْنِ سمته ، ومروءته ، تَغَمَّدَه الله برحمته .

وقال ابنُ رجب : حَدَّثَ بالكثير ، وسَمِعَ منه خَلْقٌ من الحُفَّاظ والأئمة ، وأَكْثَرَ عنه البِرْزَاليُّ والذهبيُّ بدمشق وبَعْلَبَكَّ ، وسَمِعْنا من جماعةٍ من أصحابه ، وقد خرَّجَ له ابنُ أبي الفتح البَعْلي النحوي مشيخةً في ثلاثة عشر جُزْءاً ، والحافظُ الذهبيُّ عوالي ، وحَدَّثَ بالجميع .

وقال ابن حجر : وقَرَأَ « البُخاريَّ » على ابن مالك تصحيحاً ، وسَمِعَ منه ابنُ مالكٍ روايةً ، وأَمْلَى عليه فوائد مشهورة . وكان عارفاً بكثيرٍ من اللُّغة ، حافظاً لكثيرٍ من المُتُون ، عارفاً بالأسانيد ، وكان شيخَ بلاده والرحلة إليه ، ودخل دمشق مراراً وحَدَّث بها ، وكان وقوراً مهاباً ، كثيرَ الودّ لأصحابه ، فصيحاً ، مقبولَ القول والصُّورة .

وقال البِرْزَاليُّ : وكان الشيخ الإمام شرف الدِّين اليُونيني قَدِمَ دمشق في شعبان سنة إحدى وسبع مئة ، وأقام مُدَّةً ، وحصل الأُنسُ به والسماعُ عليه . وتَوَجَّه إلى بلده في آخر الشهر ، فوصل أول رمضان ، فأقام أياماً ، فلمَّا كان يوم الجمعة خامس رمضان المبارك ، الرابعة من النهار ، دَخَلَ إلى خزانة الكُتُب التي في مسجد الحنابلة ... فدَخَل عليه فقيرٌ اسمه موسى ، ذكر أنه مصري ، وهو غير معروف بالبلد ، فضربه بعصاً على رأسه ضربات ، ثم أخرج سكّيناً صغيرةً فجَرَحَه في رأسه ، فاتَّقَى بيدِه ، فجَرَحَه في يده ، ففُطِن له ومُسِك بعد ذلك ، وحُمل إلى متولّي البلد ، فضُرب ، فصار يُظْهِر من الاختلال وكلام غير منتظم ، فلم يبن في ذلك شيئاً ، فحُبس بعد الضرب الكثير .

وأمَّا الشيخ شرف الدِّين فإنه حمل إلى داره ، وأقبل على أصحابه ، وتَحَدَّثَ معهم ، وأنشدهم على جاري عوائده ، وأَتَمَّ صومَ يومِه ، ووصَلَ خبرُ ذلك إلى دمشق يوم الأحد سابع الشهر ، ثم وصل الخبرُ أنه حَصَلَتْ له حُمّى ، واشْتَدَّ مرضُه ، واحتاج إلى الاحتقان والمداواة .

فلمّا كان يوم الجمعة ثاني عشر رمضان وَصَلَتْ بطاقةٌ بوفاته ، وأنَّ الوفاة كانت يوم الخميس في الساعة الثامنة من النهار ، ودُفِنَ بباب سَطْحا في اليوم المذكور ، وصُلّي عليه عقيب الجمعة بجامع دمشق صلاة الغائب رحمه الله تعالى .

وتَأَسَّفَ الناسُ عليه ، وعَرَفُوا له هذه الكرامة وهي : موتُه شهيداً في رمضان ليلة الجمعة عقيب رجوعه من دمشق ، وإفادته الناس ، وإسماعه الأحاديث النبوية .

٨ ـ أهميّة الطبعة الأميريّة وميّزاتها

هي التي أَمَرَ بطبعها السلطان عبد الحميد رحمه الله تعالى ، بالمطبعة الأميرية ببولاق في سنة ١٣١١ ، وشرعت المطبعة في ذلك تلك السنة ، وأتمّت طبعها في أوائل الربيعين سنة ١٣١٣ ، في تسعة أجزاء .

وكانت الفكرة مبنية على إخراج « صحيح البخاري » إخراجاً صحيحاً متقناً موثّقاً ، عن أصحّ نسخة وأجلّها ، وهي النسخة اليُونِينيّة .

والنسخة اليُونِينية هي أعظم أصلٍ يُوثَقُ به في نسخ « صحيح البخاري » ، وهي المُعَوَّل عليها عند المتأخرين في جميع رواياته ، وهي التي جعلها العلاّمة القسطلاني عُمْدَتَه في تحقيق الكتاب وضبطه ، حرفاً حرفاً ، وكلمة كلمة ، وهذه أكبر ميزة لهذا الشرح المسمّى « إرشاد الساري » .

وقد وقع الاختيار على هذه النسخة لما امتازت به من المقابلة والمعارضة على أصولٍ معتمدة ، فقد قام الحافظ شرف الدِّين علي بن محمد اليُونيني بمقابلتها على أربعة أصول في غايةٍ من الإتقان ، وهي :

أ ـ أصل مسموع على الحافظ أبي ذَرّ الهَرَوي .

ب ـ وأصل مسموع على أبي محمد الأَصِيلي .

ج ـ وأصل الحافظ مؤرّخ الشام أبي القاسم ابن عساكر .

د ـ وأصل مسموع على أبي الوقت .

مع حضور أصلَي سماعَي الحافظ أبي محمد المقدسي .

وقد عقد الحافظ اليُونيني مجالس بدمشق ، لإسماع « صحيح البخاري » بحضرة الإمام ابن مالك ، وبحضرة جماعة من الفضلاء ، وجمع منه أصولاً معتمدةً ، وقرأ اليُونينيُّ عليهم « صحيح البخاري » في واحد وسبعين مجلساً ، مع المقابلة والتصحيح ، فكان اليونيني في هذه المجالس شيخاً قارئاً مُسْمِعاً ، وكان ابنُ مالك ـ وهو أكبرُ منه بأكثر من عشرين سنة ـ تلميذاً سامعاً راوياً ، هذا من جهة الرواية والسماع ، على عادة العلماء السابقين الصالحين ، في التلقي عن الشيوخ الثقات الأَثْبات ، وإنْ كان السامعُ أكبرَ من الشيوخ ، وكان اليُونينيُّ ، في هذه المجالس نفسها ، تلميذاً مستفيداً من ابن مالك ، فيما يتعلّقُ بضبط ألفاظ الكتاب ، من جهة العربية والتوجيه والتصحيح .

وقد بالغ الحافظ اليُونيني رحمه الله تعالى في ضبط ألفاظ « الصحيح » ، جامعاً فيه بين الروايات المتقدمة ، وراقماً عليه ما يَدُلُّ على مُرادِه ، ولذلك عَوَّلَ الناسُ عليه في روايات « الجامع الصحيح » لمزيد اعتنائه وضبطه ، ومقابلته على الأصول المذكورة ، وكثرة ممارسته ، حتى إنه _ كما قال الحافظُ الذهبيُّ _ : قابَلَه في سنةٍ واحدةٍ وأَسْمَعَه إحدى عشرة مرة .

إنَّ هذه الطبعة الأميرية من « صحيح البخاري » لم يُقتصر في إخراجها على النسخة اليُونينية المشهورة ، بل قُوبلت أيضاً وصُحّحت على نُسَخٍ خطية أخرى ، فقد جاء في تقرير الشيخ « حسونة النواوي » شيخ الأزهر ما نصُّه :

« وعلى ذلك جَمَعْنا أيضاً ما يُمكن جَمْعُه من نُسَخ هذا الصحيح القديمة ، من المكاتب العامّة والخاصة ، ممّا عُني به المتقدِّمون ضبطاً وتصحيحاً ، وبَدَأْنا مع حضراتهم في العمل بغاية الجدّ والاجتهاد حتى تمَّت قراءتُه ومقابلتُه في مدّةٍ يسيرةٍ من الزمان ، مع بَذْل ما في الاستطاعة من العناية بضَبْطِ الحروف وشَكْلِها ، وتَحَرِّي أسماء الرواة وضبطها وأوجه الروايات » .

وأصدر السلطان عبد الحميد أمرَه إلى مشيخة الأزهر : « بأن يتولّى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جَمْعٌ من أكابر عُلماء الأزهر الأعلام ، الذين لهم في خدمة الحديث الشريف قدمٌ راسخةٌ بين الأنام ، وكان شيخ الأزهر إذْ ذاك الشيخ حسونة النواوي رحمه الله ، فجمع ستة عشر عالماً من جهابذة علماء العصر وفحولهم ، وقابلوا المطبوع على النسخة اليُونينية التي أرسلها لهم « صاحب الدولة الغازي أحمد مختار باشا المندوب العالي العثماني في القطر المصري » .

وهكذا طُبع « صحيح البخاري » في بولاق ما بين سني (١٣١١ _ ١٣١٣ هـ) مع الشكل الكامل ، وبهامشه تقييدات بفروق تلك النُّسَخ المقابل عليها .

٩ ـ الرموز المستعملة في الطبعة الأميريّة

ه أو ﻫ	لأبي ذرّ الهَرَويّ
ص	للأَصِيلي
س أو ش	لابن عساكر
ط أو ظ	لأبي الوقت
هـ	للكُشْميهَنِي
حـ	للحَمُّوي
سـ	للمُسْتَمْلِي
ك	لكريمة
حهـ	للحَمُّوي والكُشْميهَنِي
حسـ	للحَمُّوي والمُسْتَمْلي
سهـ	للمُسْتَمْلِي والكُشْمِيهَنِي
ه	أو غيرها تُوجد تحت حهـ و حسـ إشارة إلى روايته عنهما
لا	توجد قبل الرمز إشارة إلى سقوط الكلمة الموضوعة عليها عند أصحاب الرمز
إلى	في آخر الجملة التي عليها (لا) إشارة إلى آخر الساقط عند صاحب الرمز
م	علامة التقديم والتأخير
ع	لعلّها لابن السمعاني
ج	لعلها للجُرجاني
ق	لأبي الوقت [١] (وبرمزيه أحياناً)
ح	لم يُعلم صاحبها
عط	لم يُعلم صاحبها

(١) جاء في ٢ / ١ من الطبعة الأميرية ما نصُّه : « قوله : ولعلّها لأبي الوقت . هكذا قال القسطلاني في الشرح ، وكذا بهامش نسخة مقابلة على أصول معتمدة ، منها النسخة التي صَحَّحَها شيخ الإسلام جمال الدِّين المِزّي وشيخ الإسلام شمس الدِّين الذهبي في ورقة نمرة (٩) ، وهي وقف الأشرف والآن بالكتبخانة المصرية ، خلافاً لما نقلناه على ظهر الجزء الأول والثالث والخامس من أنها للقابسي ترجياً » .

صع	لم يُعلم صاحبها
ظع	لم يُعلم صاحبها
خـــ أو نخـــ أو خ	إشارة إلى أنها نسخة أخرى
صحـــ	إشارة إلى صحة هذه الكلمة عند المرموزِ له ، أو عند الحافظ اليُونيني

ورموز الكتب الستة المذكورة في هوامش العمل التحقيقي هي :

خ	للبخاري
م	لمسلم
د	لأبي داود
ت	للترمذي في « السنن »
تم	للترمذي في «الشمائل »
س	للنسائي في « السنن »
سي	للنسائي في كتاب « عمل اليوم والليلة »
ق	لابن ماجه
ع	لما اتفق عليه الجماعة الستة

١٠ ـ الخطّة المتّبعة في إخراج الطبعة الأميريّة من «صحيح البخاري»

١ – اعتماد ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في عدّ أحاديث وكتب وأبواب « صحيح البخاري » ، وما فاته من ترقيم بعض الأحاديث أو الأبواب يُعطى له الرقم السابق مع إضافة رمز (م) ، إشارة إلى تكرار الرقم السابق ، وفي اعتماد هذا الترقيم تسهيلٌ وتيسيرٌ على الباحثين في الرجوع مباشرة إلى كتاب « فتح الباري » للحافظ ابن حجر العسقلاني ، لأنّ المكتبة السلفية ومطبعتها في القاهرة اعتمدت هذا الترقيم في طبعها « فتح الباري » سنة ١٣٨٠ هـ .

٢ – الإشارة في ترويسة كل صفحة إلى أماكن الأحاديث المذكورة فيها من كتاب « عمدة القاري » للحافظ العيني ، ومن كتاب « إرشاد الساري » للقسطلاني ، وذلك بذكر رقم الجزء والصفحة فيهما ، ليتمكن القارئ من الرجوع إليهما والاستفادة منهما بيُسْرٍ وسهولة .

٣ – الربط بين أحاديث « صحيح البخاري » وبين كتاب « تحفة الأشراف » للحافظ المزي ، والإشارة في الهامش إلى رقم هذا الحديث في « تحفة الأشراف » ، وذكر رموز من أخرجه ـ إنْ وجد ـ تحت الرقم المتسلسل له ، وذلك حسب الخطّة التي سلكها الحافظ المِزّي في تصنيف كتابه ، بحيث يتسنّى للقارئ مباشرة معرفةُ من شارك الإمام البخاري في تخريج هذا الحديث .

٤ – الربط بين الأحاديث المعلَّقة الواردة في « صحيح البخاري » وبين كتاب « تغليق التعليق » للحافظ ابن حجر العسقلاني ، والإشارة في الحاشية إلى موضع كل حديث معلّق من كتاب « تغليق التعليق » بذكر الرمز (تغ) اختصاراً لاسم الكتاب ، مع رقم الجزء والصفحة ، تيسيراً للباحث للوقوفِ على هذا الحديث المعلّق ومعرفةِ من وصله .

٥ – الإشارة في الحاشية السفلى إلى أرقام الأحاديث المكررة في كل موضعٍ وَرَدَتْ فيه ، وبذلك يتسنى للباحث معرفةُ هذه الأطراف ومراجعتُها عند كل حديث يقف عليه .

١١ ـ الطبعات التي اعتمد عليها في إخراج هذه الطبعة

ـ « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » للحافظ ابن حجر العسقلاني : الطبعة الأولى بالمطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة عام ١٣٨٠ هـ ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، في ١٣ جزءاً .

ـ « عمدة القاري في شرح البخاري » للعلامة بدر الدِّين العيني : عنيت بنشره إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة عام ١٣٤٨ هـ ، ٢٥ جزءاً في ١٢ مجلداً .

ـ « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » للحافظ شهاب الدين القسطلاني : الطبعة السادسة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق عام ١٣٠٤ هـ ، في ١٠ أجزاء .

ـ « تغليق التعليق » للحافظ ابن حجر العسقلاني : تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي ، الطبعة الأولى بالمكتب الإسلامي ببيروت ودار عمار بعَمَّان عام ١٤٠٥ هـ ، في ٥ أجزاء .

ـ « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للإمام جمال الدِّين المِزّي : تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، الطبعة الأولى بالدار القيمة بالهند عام ١٣٨٤ هـ ، في ١٣ جزءاً .